

أكتوبر
2023

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

المشروع السنوي للأداء

لسنة 2024

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف



الفهرس

2	المحور الأول: تقديم المهمة
3	1. استراتيجية المهمة:
5	2. برامج المهمة:
6	3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:
10	المحور الثاني: تقديم برامج المهمة
11	البرنامج عدد1: برنامج العدل
12	1-تقديم البرنامج:
14	2. أهداف ومؤشرات الأداء:
31	3.الميزانية وإطار نفقات برنامج العدل متوسط المدى 2024-2026:
33	البرنامج عدد2: برنامج السجون والإصلاح
34	1-تقديم البرنامج:
36	2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:
49	3.الميزانية وإطار نفقات برنامج السجون والإصلاح متوسط المدى 2024-2026:
51	البرنامج عدد9: برنامج القيادة والمساندة
52	1. تقديم البرنامج:
53	2-أهداف ومؤشرات الأداء:
64	3.الميزانية وإطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسط المدى 2024-2026:
66	الملاحق
67	بطاقة مؤشرات أداء برنامج العدل
94	بطاقة مؤشرات الأداء لبرنامج السجون والإصلاح
112	بطاقة مؤشرات أداء برنامج القيادة والمساندة
132	بطاقة النوع الاجتماعي لمهمة العدل

المحور الأول

تقديم المهمة

1. استراتيجية المهمة:

تتمثل غاية مهمة العدل في إرساء مرفق قضائي عدلي عصري يضمن الحقوق والحريات وحق النقاضي وتوفير محاكمة عادلة لكل المواطنين والمواطنات على قدم المساواة ودون تمييز، قوامه قضاء مستقل ومنظومة سجنية متلائمة مع المعايير الدولية. ويدفع الاقتصاد الوطني ومواكبا للتحويلات الرقمية.

وتستند استراتيجية مهمة العدل على دستور الجمهورية التونسية المتضمن لمبادئ حقوق الإنسان الحافظة لحرية وكرامته وواجبات الدولة وفي إطار مبادئ الحياد والمساواة والشفافية والنزاهة، وعلى الأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة العدل.

أما على المستوى الوطني فيعتبر مخطط التنمية مرجعية هامة لعمل مهمة العدل وضبط الآفاق والاستراتيجيات والأهداف الخاصة بالقطاع للفترة 2023-2025. حيث تساهم المهمة في تحقيق توجهات المخطط التنموي 2023-2025 المتعلقة بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء ودفع الاقتصاد الوطني من خلال دعم دور العدالة في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

كما تساهم المهمة بصفة فاعلة في تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات والبرامج الوطنية في مجال النوع الاجتماعي من خلال المساهمة في تنفيذ آثار الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي والاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وذلك تأكيدا منها للانخراط الفعلي في مجال حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

كما تستند هذه الاستراتيجية على جملة من الالتزامات والتعهدات الدولية التي صادقت عليها البلاد التونسية والتشريعات الجاري بها العمل ذات العلاقة بالمهمة وخاصة منها:

- ✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (الإزام معنوي).
- ✓ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والذي صادقت عليه تونس في 1969/03/18.
- ✓ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: 1984/12/10 وصادقت عليها تونس في 1988/09/23.

- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المعتمدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003).
- ✓ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ✓ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.
- كما تنخرط المهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. حيث يعتبر الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" هدفا رئيسيا تساهم مهمة العدل في تحقيقه من خلال تقريب العدالة من المواطنين وإتاحة إمكانية الوصول إليه بأيسر الطرق، وبناء مؤسسات فعالة تقدم خدمات ذات جودة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون وإنفاذه على الجميع. كما تساهم مهمة العدل في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة "المساواة بين الجنسين" باعتباره يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود حماية حقوق الإنسان ورافدا للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز ودفع التنمية الشاملة.

- هذا ومن خلال مخرجات تشخيص واقع القطاع تم تحديد أهم نقاط القوة التالية:
- تعاون دولي نشيط يساهم في إنجاز المشاريع ذات علاقة بالبنية التحتية والتجهيزات والتكوين التخصصي بالداخل والخارج،
 - إطار بشري مختص في العديد من المجالات قابل للتطور وتنمية قدراته
 - ملائمة جانب هام من التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بحيث ستعمل المهمة على رفع التحديات التالية:
 - ✓ تثمين الإطار البشري للرفع من جودة العدالة وتقليص الزمن القضائي
 - ✓ تفعيل آليات العقوبات البديلة لضمان الحريات والحد من ظاهرة الاكتظاظ بالسجون،
 - ✓ توفير بنية تحتية رقمية ملائمة لتحقيق التحول الرقمي للعدالة
 - ✓ تدعيم دور العدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

✓ اتفاقيات دولية قاعدة مرجعية لتعزيز الحقوق والحريات وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة،

✓ تثمين المعطيات الإحصائية للمساعدة في اتخاذ القرار

وتتمثل أهم النقاط التي تعمل الوزارة على تحسينها:

- تحسين آليات التخطيط والمتابعة والتقييم

- مواكبة المنظومة العدلية للتحويل الرقمي

- تثمين دور العدالة في دفع التنمية الاقتصادية

- تثمين دور القضاء العقاري

- التنسيق بين هياكل المنظومة العدلية

- تشخيص معمق بخصوص النوع الاجتماعي.

❖ المحاور الاستراتيجية

تمّ تحديد خمس محاور استراتيجية تعمل المهمة على تحقيق الأهداف المحددة ضمنها خلال فترة المخطط 2023-2025 المصادق عليه من قبل الحكومة وهي على التوالي:

1. ضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء

2. دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال

3. تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية

4. تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة

5. تحقيق انفتاح المنظومة العدلية على محيطها.

2. برامج المهمة:

تتكون مهمة العدل من برنامجين عمليين يمثلان السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة لهما كما يلي:

▪ البرنامج الأول: العدل

▪ البرنامج الثاني: السجون والإصلاح

▪ البرنامج التاسع: القيادة والمساندة.

3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة:

جدول عدد 1: تطوّر تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

التطور		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)				
2,07%	16 063	793 263	777 200	اعتمادات التعهّد	نفقات التأجير
2,07%	16 063	793 263	777 200	اعتمادات الدّفع	
17,23%	12 400	84 380	71 980	اعتمادات التعهّد	نفقات التسيير
17,23%	12 400	84 380	71 980	اعتمادات الدّفع	
49,56%	4 594	13 864	9 270	اعتمادات التعهّد	نفقات التدخلات
49,56%	4 594	13 864	9 270	اعتمادات الدّفع	
34,00%	17 280	68 100	50 820	اعتمادات التعهّد	نفقات الاستثمار
11,17%	5 537	55 087	49 550	اعتمادات الدّفع	
0,00%	0	0	0	اعتمادات التعهّد	نفقات العمليات المالية
0,00%	0	0	0	اعتمادات الدّفع	
5,54%	50 337	959 607	909 270	اعتمادات التعهّد	المجموع
4,25%	38 594	946 594	908 000	اعتمادات الدّفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024 حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	البرامج
النسبة %	المبلغ (1)-(2)			
2,80%	10 629	390 129	379 500	اعتمادات التعهد
3,56%	13 229	385 129	371 900	اعتمادات الدفع
7,32%	35 081	514 541	479 460	اعتمادات التعهد
5,12%	24 768	508 228	483 460	اعتمادات الدفع
9,20%	4 627	54 937	50 310	اعتمادات التعهد
1,13%	597	53 237	52 640	اعتمادات الدفع
5,54%	50 337	959 607	909 270	اعتمادات التعهد
4,25%	38 594	946 594	908 000	اعتمادات الدفع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

شهدت ميزانية مهمة العدل لسنة 2024 تطورا بسيطا بقيمة 38,594 ألف دينار دفعا تمثل نسبة 4,25% مقارنة بسنة 2023 ويرجع هذا التطور أساسا إلى تأثيرات الزيادة المبرمجة في الوظيفة العمومية وتعديل كلفة الانتدابات الجديدة . إلا أن هذه الزيادة تعتبر ضعيفة ويصعب بها مجابهة ارتفاع كلفة نفقات التسيير باعتبار الزيادة في أغلب المواد وكذلك حاجة القطاع من اعتمادات الدفع لخلاص المشاريع الجارية والمشاريع السنوية المتأكدة. بحيث ستعمل مصالحنا قدر الإمكان على ترشيد النفقات وحوكمتها للحد من تأثيرات ارتفاع حجم العمل بمختلف المحاكم وكذلك ارتفاع عدد المساجين.

ب. إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026):

تتوزع الاعتمادات المقترحة لسنة 2024 الخاصة بالمهمة حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للتففة مع مراعاة إمكانيات ميزانية الدولة، وتتوزع النفقات على المدى المتوسط، كما يلي:

جدول عدد 3:**إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)****التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للتففة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
845 724	814 000	793 263	777200	723841	نفقات التأجير
95 000	90 000	84 380	71980	66675	نفقات التسيير
14 200	12 000	13 864	9270	7278	نفقات التدخلات
59 638	53 182	55 087	49550	42234	نفقات الاستثمار
0	0	0		0	نفقات العمليات المالية
1014 562	969 182	946 594	908000	840027	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

دون اعتبار الموارد الذاتية

جدول عدد4:**إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)****التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
برنامج العدل	351 841	371 900	385 129	392 850	402 764
برنامج السجون والإصلاح	442 884	483 460	508 228	522 400	554 712
برنامج القيادة والمساندة	45 301	52 640	53 317	53 932	57 086
المجموع	840 026	908 000	946 594	969 182	1 014 562

دون اعتبار الموارد الذاتية

تمّ تحديد إطار النفقات متوسط المدى مع وزارة المالية حيث من المنتظر أن تشهد ميزانية المهمة خلال السنوات الثلاث القادمة ارتفاعاً في كتلة الأجور بصفة خاصة، باعتبارها تمثل أكثر من 75% من ميزانية المهمة، ناتج عن الانتدابات الخصوصية في بعض الأسلاك وتعيين مفعول الزيادات القطاعية في بعض الأسلاك، والترقيات المبرمجة. وكذلك الزيادة في نفقات التسيير التي تجاوزت فيها بعض الحاجيات 20% باعتبار الزيادة الملحوظة في أغلب المواد الاستهلاكية خلال السنوات الأخيرة والارتفاع الملحوظ في حجم العمل بالمحاكم ومؤسسات السجون والإصلاح في حين لم تسجل ببقية النفقات زيادة ملحوظة باعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة الذي تمر بها البلاد.

بحيث تم تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) لمهمة العدل لتبلغ خلال سنة

2026 حوالي 1 014,562 م.د أي بزيادة سنوية تتراوح بين 2,4 و 4,7%.

المحور الثاني:

تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد1: برنامج العدل

إسم رئيس البرنامج: السيد إلياس الميلادي، قاض من الرتبة الثانية
ومكلفا بمأمورية بديوان وزيرة العدل.

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من 1 ماي 2023

1- تقديم البرنامج:

1.1 - تقديم استراتيجية البرنامج :

تتمثل غاية برنامج العدل في إرساء منظومة قضائية ذات جودة تدعم الحقوق وتحمي الحريات وتيسر النفاذ إليها دون تمييز وتساهم في دفع الاقتصاد الوطني وتحقيق الانتقال الرقمي.

وتستند استراتيجية البرنامج على دستور الجمهورية التونسية والتشريعات الجاري بها العمل ذات العلاقة وجملة من التعهدات الوطنية والدولية المذكورة آنفا وخاصة منها:

✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (الإزام معنوي).

✓ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والذي صادقت عليه تونس في 1969/03/18.

✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

ومن خلال تشخيص واقع البرنامج تم تحديد أهم نقاط القوة التالية:

- إطار بشري مختص في العديد من المجالات قابل للتطور وتنمية قدراته
- ملائمة جانب هام من التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان
- اتفاقيات دولية قاعدة مرجعية لتعزيز الحقوق والحريات وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة. ويعمل البرنامج على رفع التحديات التالية:

- الرفع من جودة العدالة من خلال تثمين الإطار البشري وتقليص الزمن القضائي

- توفير بنية تحتية رقمية ملائمة لتحقيق التحول الرقمي للعدالة

- تدعيم دور العدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وتتمثل أهم النقاط التي تعمل الوزارة على تحسينها:

- مواكبة المنظومة العدالةية للتحول الرقمي

- تثمين دور العدالة في دفع التنمية الاقتصادية

- تثمين دور القضاء العقاري

- التنسيق بين هياكل المنظومة العدلية
- التكوين التخصصي في بعض المجالات على غرار القضاء الاقتصادي والتجاري والجرائم الالكترونية والسيبرانية والعنف ضد المرأة.
- إشكالية النقص في المعطيات الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- وتتمثل المحاور الإستراتيجية للبرنامج خلال 2023-2025 فيما يلي:

1. تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات،

2. دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال

3. تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية

وبخصوص بقية المحاور المدرجة بالمخطط يتم العمل عليها في إطار تنفيذ الخطة العملياتية للمهمة باعتبارها تهم جميع البرامج.

2.1 – الهياكل المتدخلة

يضمّ برنامج العدل محكمة التعقيب، محاكم الحق العام (دوائر الاستئناف) والمحكمة العقارية وفروعها. كما يضمّ مؤسستي المعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة. ويتكون البرنامج من برنامج فرعي على المستوى مركزي: الإشراف المركزي للعدل الذي تتدخل ضمنه الهياكل التالية:

✓ محكمة التعقيب

✓ المعهد الأعلى للقضاء

✓ المعهد الأعلى للمحاماة

و14 برنامج فرعي على المستوى الجهوي: الإشراف الجهوي للعدل الذي تنضوي ضمنه

الهياكل المتدخلة التالية:

✓ محاكم الاستئناف (16)

✓ المحاكم الابتدائية (28)

✓ محاكم الناحية (87)

✓ المحكمة العقارية وفروعها (18).

2. أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2: تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

في إطار ديناميكية تحسين جودة وثيقة الأداء تم إعادة صياغة بعض الأهداف، وقد تم تحديد ثلاثة أهداف (03) إستراتيجية تساهم بصفة مباشرة في تحقيق السياسة العمومية للبرنامج. كما تم ضبط عدد من المؤشرات الإستراتيجية لقيس نتيجة تحقيق كل هدف. وتتمثل هذه الأهداف في التالي:

■ الهدف 1-1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات:

يندرج الهدف 1-1 المتعلق بتحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات في إطار المحور الاستراتيجي عدد 1 المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء. وهو يعمل على تحسين جودة العدالة من خلال تحسين فصل القضايا الجزائية والمدنية في كامل أطوارها ودرجات التقاضي وكذلك على مستوى التقليل في الزمن القضائي ونسبة إقرار الأحكام.

■ المؤشرات:

■ المؤشر 1.1.1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

يعتبر هذا المؤشر هاما لقيس مدى تحسين جودة العدالة من خلال التقليل في الزمن القضائي في المادة الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى (محاكم الناحية والمحاكم الابتدائية). حيث تكتسي القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدوائر في طور المحاكمة أهمية بالغة باعتبار أن البت فيها يمكن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة

من العقاب. وكلما تمّ فصل ذلك النوع من القضايا في آجال معقولة إلا وزادت ثقة المتقاضين فيها وبالتالي تحسين جودة العدالة. كما يمكن هذا المؤشر من متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها.

تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات الأداء
2026	2025	2024		2022		
105	100	99	98	108	%	لمؤشر: 1-1-1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

بلغت نسبة الفصل 108 % خلال سنة 2022 وهي نسبة مرتفعة ظاهريا بالمقارنة مع سنة 2021 التي شهدت ركودا واضحا ناتج عن جائحة كورونا، وسيتم العمل على ترفيع نسب الفصل من مجموع القضايا الواردة بالدوائر الجزائية وبالتالي تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك لتبلغ نسبة الفصل على أقل تقدير سنة 2026 حوالي 105% من جملة القضايا الواردة في نفس السنة حتى يتم القضاء على المخزون بصفة تدريجية. ويرتبط هذا المؤشر بالتقليص قدر الإمكان في الزمن القضائي الذي يستغرقه البت في القضايا في طور النيابة العمومية والتحقيق، لذلك تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين يؤثران بصفة غير مباشرة في نسبة فصل القضايا الجزائية وهما:

- **نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية:** تمثل نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية الطور الأول للتعامل مع الملفات الجزائية بالتنسيق مع الضابطة العدلية
- **نسبة فصل القضايا في طور التحقيق.** تمثل القضايا في طور التحقيق جزء من ملفات النيابة العمومية المحالة للتحقيق بالنسبة للقضايا الجنائية. ولتقليص الزمن القضائي يعمل البرنامج على تحسين نسب الفصل في هذا الطور قصد الإسراع في البت في القضايا الجزائية. وتعتبر نسبة 100% النسبة العادية للتوازن بين الملفات الواردة والمفصولة في نفس السنة.

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
105	100	97	94	101.4 5	%	المؤشر: 1-1-1-1 نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية
105	100	97.5	93	112.3 9	%	المؤشر: 2-1-1-1 نسبة فصل القضايا في طور التحقيق

✓ المؤشر 2.1.1: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

تمثل نسبة فصل القضايا في المادة المدنية مجموع القضايا المدنية المفصولة والمحالة بالمحاكم خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا المدنية الواردة خلال السنة. ويهدف هذا المؤشر لتقليص الزمن القضائي في المادة المدنية بالنسبة لمختلف درجات التقاضي بجميع محاكم الجمهورية وذلك للحدّ من طول نشر ذلك النوع من القضايا والبتّ فيها في أسرع الآجال خاصة لما تمثله تلك القضايا من أهمية على حقوق ومصالح المتقاضين بالإضافة إلى حسن توزيع الموارد البشرية لتحسين جودة العدالة.

✓ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
104	100	95	93	101	%	المؤشر: 2-1-1: نسبة فصل القضايا في المادة المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات: يعمل البرنامج على تقليص

مخزون القضايا المدنية بالمحاكم وذلك بالترفيف في نسبة الفصل من 93 % خلال سنة 2023 إلى 104% خلال سنة 2026. وهي النسبة التي تمكن المحاكم من إيقاف تزايد المخزون في القضايا المدنية بل استهلاك نسبة في حدود 5% من المخزون.

ويتبين من خلال تحليل المعطيات أنّ سير القضايا المدنية بالشكل المطلوب يستوجب توفر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك، إذ سيتمّ العمل على توفير الإطار البشري اللازم في المحاكم التي تشكو من النقص بعد مقارنتها بالمعدلات الوطنية بالمحاكم، بالإضافة إلى

توحيد إجراءات العمل وتكوين المختصين في المجال خاصّة وأنّ ذلك التّوع من القضايا يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.

✓ المؤشّر 3.1.1: الزمن القضائي في قضايا التحقيق:

تمّ اختيار هذا المؤشّر باعتبار أهميته في تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية وبالتالي تطوير جودة الخدمات القضائية وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك عدالة ناجزة. يهدف هذا المؤشّر إلى تطوير المنظومة القضائية ومزيد الارتقاء بها، من خلال ترشيد التصرف فيه باعتبار وثوق الصلة بين عنصر الزمن القضائي والعدالة الناجمة، حيث أنّ تعطيل مصالح المتقاضين وعدم تمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة يمسّ في العمق حقهم الطبيعي في التقاضي.

● تقديرات المؤشّر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
19	20	22	23	24.76	عدد الأشهر	المؤشّر: 3-1-1: الزمن القضائي في قضايا التحقيق

● تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:

من خلال المعطيات يتبين أنّ معدل الزمن القضائي في القضايا التحقيقية يمثل 24,76 شهر خلال سنة 2023 وهو يعكس نوعية وجودة الخدمات القضائية لصالح المواطن. ويختلف هذا المؤشّر حسب نوعية القضايا. ويعمل البرنامج على تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية لتبلغ 19 شهرا خلال سنة 2026 قصد تحسين جودة العدالة ونيل ثقة المتقاضين وتمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة.

المؤشر 4.1.1: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف

تتمثل نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف في عدد الأحكام الجزائية والمدنية التي تم إقرارها في طور الاستئناف مقارنة بمجموع القضايا الواردة لدى محكمة الاستئناف. ويهدف هذا المؤشر إلى تقييم جودة الأحكام الجزائية والمدنية الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات. تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- المؤشر 4.1.1.1: نسبة الأحكام الجزائية التي تم إقرارها في طور الاستئناف: يتمثل

هذا المؤشر في عدد القضايا في المادة الجزائية التي تم إقرارها في مرحلة الاستئناف على مجموع القضايا الجزائية المستأنفة من محاكم الناحية والابتدائية خلال السنة. وهو مؤشر جودة تعمل المهمة على تحسينه في إطار التكوين المستمر في المواد ذات العلاقة.

- المؤشر 4.1.1.2: نسبة الأحكام المدنية التي تم إقرارها في طور الاستئناف: يتمثل هذا

المؤشر في عدد القضايا في المادة المدنية التي تم إقرارها في مرحلة الاستئناف على مجموع القضايا المدنية المستأنفة من المحاكم الابتدائية خلال السنة.

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
63	60	57	55	52,9	%	المؤشر: 1-4-1-1: نسبة الأحكام الجزائية التي تم إقرارها في طور الاستئناف
66	65	62	60	58,9	%	المؤشر 2.4.1.1: نسبة الأحكام المدنية التي تم إقرارها في طور الاستئناف

تم تحديد هذه المؤشرات الفرعية باعتبارها تساهم مباشرة في المؤشر الرئيسي وقد تم تحديد النسب خلال السنوات القادمة بالاعتماد على التكوين التخصصي لفائدة القضاة خلال الفترة القادمة بالإضافة الى المعطيات الإحصائية المتوفرة.

■ **تقديرات المؤشر:**

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
64	62	58.7	56.7	54.6	%	المؤشر: 4-1-1: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف

■ **تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

تبلغ نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف 56.7% خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القضاة والعمل على تمكينهم من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضين بعد تحليل نتائج السنوات السابقة. ويسعى البرنامج إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 64% خلال سنة 2026 من جملة الأحكام المستأنفة.

✓ **المؤشر 5.1.1: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار:**

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد نسبة الأحكام الجزائية والمدنية التي تم إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا الجزائية والمدنية الواردة من محاكم الاستئناف وبعض القضايا الواردة من محاكم النواحي (مخالفات). وهو مؤشر يدل على جودة الأحكام الصادرة عن المحاكم من عدمه فيما يخص تطابقها مع القانون.

تم العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- المؤشر 5.1.1.1: نسبة القرارات الجزائية الصادرة لدى محكمة التعقيب. يمثل هذا

المؤشر نسبة الأحكام الجزائية التي تم إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا الجزائية الواردة من محاكم الاستئناف.

- المؤشر 5.1.1.2: نسبة القرارات المدنية الصادرة لدى محكمة التعقيب. يتمثل هذا

المؤشر في نسبة الأحكام المدنية التي تم إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا

المدنية الواردة من محاكم الاستئناف وبعض القضايا الواردة من محاكم النواحي (مخالفات).

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
54	52	48	45	41	%	المؤشر: 1-1-1-5: نسبة القرارات الجزائية الصادرة لدى محكمة التعقيب
56	54	53	51	50	%	المؤشر 5.1.1.2: نسبة القرارات المدنية الصادرة لدى محكمة التعقيب

على غرار الطور الاستئنافي تم اختيار هذه المؤشرات الفرعية باعتبارها تساهم مباشرة في المؤشر الرئيسي وقد تم تحديد النسب خلال السنوات القادمة بالاعتماد على التكوين التخصصي لفائدة القضاة خلال الفترة القادمة بالإضافة الى المعطيات الإحصائية المتوفرة.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحد	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
55	53	49	46	45.6	%	المؤشر: 1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تناهز القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار 46 % خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. ولتحسين هذه النسب يعمل البرنامج على تحسين جودة تكوين القاضي وتمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضين. ومن المتوقع الترفيع في هذه النسبة لتبلغ 55 % خلال سنة 2026 من جملة الأحكام التي يتم تعقيبها.

■ الهدف 1-2: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني:

يندرج هدف تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد في إطار دمج جزء من المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء والمحور الثاني المتعلق بدفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وذلك بإعطاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية التي لها دور فعال في دفع الاستثمار وإزالة كل العوائق في

النزاعات التجارية. كما يساهم هذا الهدف في توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية، وتحسين الموارد المالية للدولة بالترفيغ في معالم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الاقتصادية والعقارية الصادرة.

المؤشرات:

✓ المؤشر 1.2.1: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

يمثل المؤشر مجموع القضايا التجارية المفصولة والمحالة خلال السنة على عدد القضايا التجارية الواردة بمحاكم الدرجة الأولى خلال السنة ويهدف هذا المؤشر إلى تحسين مناخ الأعمال بإيلاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية التي لها دور فعال في دفع الاستثمار والاقتصاد الوطني وبإزالة كل العوائق في النزاعات التجارية.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
103	100	99	98	97	%	المؤشر: 1-2-1: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تبلغ نسبة القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى خلال تصرف 2023 حوالي 98% ومن المبرمج بعد إدخال التعديلات اللازمة في النصوص التشريعية ذات العلاقة إحداث أقطاب قضائية لنزاعات الأعمال لغاية التسريع في فصل القضايا التجارية لتحسين مناخ الأعمال وتحقيق نسبة فصل تتجاوز 103% من عدد الأحكام الواردة خلال سنة 2026.

✓ المؤشر 2.2.1: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية:

يمثل المؤشر مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية الواردة. يركز نشاط المحكمة العقارية على معادلة ثلاثية الأبعاد تقوم أساسا على تطهير الوضعية العقارية لكامل التراب الوطني وذلك من خلال توسيع مجال المسح

العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تامين دور العقار في الدورة الاقتصادية، كتحسين الموارد المالية للدولة الناتجة إقامة الرسوم العقارية وهو ما يقتضي توفر عنصرين أساسيين و هما قدرة المحكمة على الفصل ايجابيا في جميع الملفات المنشورة لديها وفي أقصر الأجل مما يساهم في تفعيل دور العقار كأساس للنمو الاقتصادي و للتطور الاجتماعي.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
115	110	105	100	103.32	%	المؤشر: 1-2-2: نسبة القضايا المفصلة في المادة العقارية

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تقوم تقديرات المؤشر على الارتفاع المتواصل في نسبة فصل الملفات الواردة على المحكمة ايجابيا مع القضاء على الرصيد المتبقي والملفات العالقة. وسيتم العمل على الترفيع في نسبة فصل القضايا العقارية بالمقارنة مع جملة القضايا الواردة وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق نسبة فصل تقدر بـ 115% أو تفوقها خلال سنة 2026.

✓ المؤشر 3.2.1: نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف:

يهدف هذا المؤشر أساسا إلى الوقوف على جودة الأحكام الصادرة في الطور الابتدائي وما تتطلبه من دورات تكوينية لتحسين مكتسبات القضاة في المادة العقارية. غير أن الطبيعة الخصوصية للطعن بالاستئناف في المادة العقارية والتوجهات الفقه قضائية للدوائر الاستئنافية قد تحول دون تحقيق الهدف المذكور مما يكون معه من الأجدى اعتماد مؤشر نسبة القضايا الايجابية أي الصادرة بالتسجيل أو بالترسيم مقارنة بالعدد الجملي للملفات المفصلة مما يعكس دور المحكمة في تطهير الوضعيات العقارية الذي لا يكون إلا بالأحكام الايجابية.

■ **تقديرات المؤشر:**

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
90	86	85.5	84.5	83.59	%	المؤشر: 1-2-3: نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف

■ **تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

خلال سنة 2022 يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة التي تم إقرارها في طور الاستئناف 83.59 % من مجموع عدد القضايا العقارية المحالة على الاستئناف خلال نفس السنة وهو ما يعكس دور المحكمة في تطهير الوضعيات العقارية التي لا تكون إلا بالأحكام الإيجابية. كما يبرز هذا المؤشر انخفاض نسبة التظلم في الأحكام الصادرة عن المحكمة العقارية ومقبوليتها لدى المتقاضين ويعكس انخفاض نسبة نقض جودة تلك الأحكام تبعاً لدقة الإجراءات والأبحاث التي تستوجبها الملفات. وستعمل مصالحنا لبلوغ نسبة 90 % خلال سنة 2026 من الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف بالعمل على تدعيم التكوين التخصصي في هذا المجال بالتنسيق مع المعهد الأعلى للقضاء.

الهدف 1-3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز:

يندرج هدف تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز في إطار المحاور الإستراتيجية عدد (01 و 03) ويتمثل في تحسين الخدمات القضائية وتيسير النفاذ إلى العدالة وذلك بعد إدماج جزء من المحور الأول المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء وجانب من المحور الثالث المتعلق بتحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية. بحيث تكون الغاية من هذا الهدف تمكين كل فئات المتقاضين من النفاذ إلى العدالة دون تمييز من خلال تقريب خدمات مرفق القضاء من المواطن وتوفير المعلومة له بمختلف وسائل الاتصال والاستعمال الأنجع لتكنولوجيات المعلومات لتسهيل الخدمات عن بعد علاوة على دعم خدمات الإعانة العدلية وتدعيم كافة الضمانات القانونية للمرأة وحمائتها من العنف.

المؤشرات:**✓ المؤشر 1.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية:**

يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية من قياس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى عدالة دون تمييز.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
74	73	72	71.5	71	%	المؤشر: 1-3-1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية 71% خلال سنة 2022 من جملة المطالب المقدمة وقد تمّ العمل على متابعة نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية خاصة بعد تفعيل وجوبية منح الإعانة العائلية لضحايا العنف ضد المرأة بداية من شهر مارس 2021 وبقية الفئات الهشة التي لا تقدر على تحمل مصاريف التقاضي. وبحلول سنة 2026 ينتظر أن تبلغ هذه النسبة 74% من جملة المطالب المقدمة. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية الخصوصية دون تمييز. كما ان مشروع تنقيح امر الاعانة العائلية من شأنه المساهمة في بلوغ هذه النسبة.

✓ المؤشر 2.3.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد:

يتمثل هذا المؤشر في عدد الخدمات التي سيتم إنجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقاً لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم. ويهدف هذا المؤشر إلى تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدتي القضاء على مراحل.

✓ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
30	11	10	8	5	عدد	المؤشر: 1-3-2: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

لا يمكن تيسير النفاذ إلى العدالة دون رقمنة القضاء لإضفاء الشفافية اللازمة وتوفير خدمات قضائية عن بعد لفائدة المتقاضين وجميع المتدخلين لحماية الملفات وريح الوقت والتقليص من الاكتظاظ داخل المحاكم. لهذا السبب تم اختيار هذا المؤشر. وستعمل مصالح الوزارة على الترفيع في عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد لتبلغ سنة 2026 عدد 30 خدمة. حيث تمّ إلى اليوم توفير 7 خدمات وهي:

- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
 - خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
 - خدمة فقه القضاء
 - خدمة فهرس المكتبات للاطلاع على المنشورات والكتب بالمكتبة المركزية للوزارة
 - خدمة تعميم الاستمارات والتسجيل عن بعد للمناظرات الخارجية لوزارة العدل (ملحقين قضائيين - محامين - السجون "ضباط إصلاح، ملازمين، عرفاء"-كتبة - عملة - مهندسين - تقنيين - متصرفين -أرشيفيين...)
 - خدمة استخراج الاستدعاءات في مختلف المراحل (الكتابي، الشفاهي، الإختبارات الطبية...)
 - خدمة الاطلاع على النتيجة النهائية والأعداد الكتابية عن بعد في مناظرة القضاء
- وقد تم تحديد عدد هذه الخدمات من خلال الخطة الإستراتيجية للوزارة وعلى الاعتمادات المرصودة في إطار المخطط بالإضافة الى تعهد الإدارة العامة للإعلامية بإمكانية تحديدها.

✓ المؤشر 3.3.1: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد:

يهدف هذا المؤشر إلى إرساء عدالة ذكية وتدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد إدارة جلسات ومحاكمات عن بعد من داخل السجون لبعض الموقوفين حسب رغباتهم وهو ما يساعد على توفير مصاريف تنقل المساجين إلى المحاكم، واختصار الزمن القضائي وتقليص الاكتظاظ بالمحاكم.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
45	35	35	40		%	المؤشر: 1-3-3: نسبة تطور عدد المحاكمات عن بعد

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يتبين أن عدد المحاكمات عن بعد يعتبر ضعيف حيث أن جملة المحاكمات عن بعد لم تتجاوز 539 محاكمة خلال سنة 2022، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- عدم تجهيز كل السجون بالمعدات (في طور الانجاز).
 - الأطراف المتدخلة لهم سلطة اتخاذ قرار استعمال هذه التقنية من عدمه.
 - استكمال تجهيز المحاكم والسجون بالمعدات اللازمة
 - إصدار منشور يحدد مجال استعمال هذه التقنية الجديدة
- بحيث من المتوقع أن يرتفع عدد المحاكمات عن بعد لتبلغ 1995 محاكمة خلال سنة 2026 أي بنسبة زيادة قدرها 45% بالمقارنة مع سنة 2025.

✓ المؤشر 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة المتعهد بها من طرف

قضاة الأسرة في السنة:

يتمثل هذا المؤشر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي يتم إقرارها من طرف قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسط عليها العنف بالمقارنة مع عدد المطالب الحماية الواردة بالمحاكم في السنة. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

■ **تقديرات المؤشر:**

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
80	75	68.8	63		%	المؤشر 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة

■ **تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2023 لتبلغ 63 % ومن المتوقع أن تكون نسبة الاستجابة لمطالب الحماية في حدود 80% خلال سنة 2026. وهو ما يبرز جهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:**جدول عدد 5: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج العدل**

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)	
الهدف 1-1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات	المؤشر 1-1-1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	99	تأجير القضاة والإشراف على المهنة ذات العلاقة	215500	استكمال منظومة J-SHARE للقضاء المدني مراجعة النصوص المتعلقة بالإثبات في المادة الجزائية باعتماد الوسائل الفنية والعلمية ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة المدنية متابعة تنفيذ برنامج التكوين في المادة الجزائية والمدنية	
	المؤشر 1-1-2: نسبة القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	95		157599	إحداث منظومة متابعة الأحكام القضائية تفعيل نظام المراقبة الإلكترونية في المادة الجزائية مراجعة منظومة العفو والتماس إعادة النظر في المادة الجزائية	
	المؤشر 1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق	22	إدارة وتطوير مرفق العدالة			ضبط آجال لمختلف إجراءات النزاع في المادة المدنية تحيين خطايا إجراءات الطعون في المادة المدنية ضبط آجال لمختلف إجراءات النزاع في التحقيق
	المؤشر 1-1-4: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف	58.7	- تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي		7480	مراجعة الاختصاص الوظيفي لمحكمة التعقيب وضع وثيقة توجيهية للسياسة الجزائية في تونس ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في مادة التحقيق
	المؤشر 1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار	49				ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة الجزائية والمدنية

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1 - 2: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني	المؤشر 1-2-1: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	99	تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	215500	ضبط مرجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة الجبائية، قانون الأعمال والاستثمار
					متابعة تنفيذ برنامج تكوين القضاة في المجال الاقتصادي والجبائي
					إحداث خلية مركزية بالديوان لإدماج المقاربة الاقتصادية بالمنظومة العدلية
					متابعة تنفيذ برنامج التكوين التخصصي في مجال الوساطة التجارية
					مراجعة القانون المتعلق بتعيين الرسوم العقارية والتقليص في الزمن القضائي
	المؤشر 2-2-1: نسبة القضايا المفصلة في المادة العقارية	105	إدارة وتطوير مرفق العدالة	157599	متابعة تنفيذ برنامج التكوين التخصصي للقضاة في المادة العقارية
					ضبط آجال لمختلف إجراءات التسجيل والتعيين العقاري
					ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة العقارية
					ضبط خارطة المسح الإيجابي بالتعاون مع المتدخلين في المجال
					مراجعة التنظيم الهيكلي للمحكمة العقارية
المؤشر 3-2-1: نسبة الاحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف	85.5	تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	7480	إصدار امر رئاسي يتعلق بالتوزيع الجغرافي للأقطاب القضائية وتعميم الدوائر التجارية ببقية المحاكم	
				إصدار نص تشريعي يتعلق بإحداث أقطاب قضائية لنزاعات الأعمال	

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1 - 3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز	المؤشر 1-3-1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	72	تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	215500	إضافة خدمات في الموقع الإلكتروني للوزارة وفق اهتمامات المواطن والحكومة المفتوحة
	المؤشر: 1-3-2: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	10			تعميم استغلال الإمضاء الإلكتروني
	الهدف 3-1: المؤشر: 3.3.1: نسبة تطور المحاكمات عن بعد	إدارة وتطوير مرفق العدالة			35
			وضع إستراتيجية قطاعية للعدالة الرقمية والأمن السيبرانيان متابعة 2025-2030		
			إصدار نص تشريعي يتعلق بإرساء نظام للمحاكمات الجزائية والجلسات المدنية عن بعد		
			إنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لجميع المحاكم		
			إعداد مخطط مديري لعدالة رقمية صفر ورقية		
			إحداث سجل وطني إلكتروني للاستدعاء لدى المحاكم		
			إصدار منشور يتعلق بتعميم المحاكمات عن بعد في المادة الجزائية		
	المؤشر: 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة	- تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	68,8	7480	إحداث خلية مركزية بالديوان لإدماج مقارنة النوع الاجتماعي
وضع إستراتيجية قطاعية للنوع الاجتماعي 2025-2030					
متابعة تنفيذ برنامج دعم القدرات التطبيقية في مجال النوع الاجتماعي					
متابعة تنفيذ برنامج دعم القدرات التطبيقية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة					
إنشاء اتفاقيات مع الجمعيات الوطنية والمنظمات الدولية المهتمة بمقاربة النوع الاجتماعي في قطاع العدالة					

(*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية.

3. الميزانية وإطار نفقات برنامج العدل متوسط المدى 2024-2026:

تم تحديد ميزانية البرنامج وإطار النفقات متوسط المدى الخاص به حسب طبيعة النفقة بالاعتماد على النفقات الحقيقية للبرنامج وبعد إدخال التعديلات اللازمة المتوقعة خلال الثلاث سنوات المقبلة خاصة في باب التأجير باعتباره يمثل أكثر من 80% من الاعتمادات المخصصة له.

جدول عدد 6:**تقديرات ميزانية البرنامج****التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

الفارق		تقديرات 2024 (2)	ق.م 2023 (1)	إنجازات 2022	بيان البرنامج
النسبة (%)	المبلغ (1)-(2)				
1,7%	5 850	348 850	343 000	329178	نفقات التأجير
14,7%	1 385	10 785	9 400	9517	نفقات التسيير
74,1%	2 594	6 094	3 500	1708	نفقات التدخلات
21,3%	3 400	19 400	16 000	11438	نفقات الاستثمار
0,0%	0	0	0		نفقات العمليات المالية
3,6%	13 229	385 129	371 900	351 841	المجموع

جدول عدد 7:**إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)****التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق. م تكميلي 2023	إنجازات	النفقات
2026	2025	2024		2022	
366 950	361 382	348 850	343 000	329178	نفقات التأجير
11 000	10 000	10 785	9 400	9517	نفقات التسيير
6 814	4 968	6 094	3 500	1708	نفقات التدخل
18 000	16 500	19 400	16 000	11438	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
402 764	392 850	385 129	371 900	351 841	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
403 244	393 250	385 329	372 380	351 939	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تم تخصيص اعتمادات قيمتها 385.129 م.د خلال سنة 2024 منها مبلغ 348.850 مليون دينار مخصصة للتأجير، أي بنسبة تفوق 85 % ومن المنتظر أن تبلغ ميزانية البرنامج في حدود 2026 حوالي 402.764 مليون دينار وهي ميزانية ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار المشاريع التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة التي تدرج في إطار الأنشطة الخاصة بمختلف المؤشرات وهو ما يؤثر سلبا على تحقيق أهداف البرنامج الذي يركز أساسا على تقديم خدمات ذات جودة للمواطن.

بحيث أن الميزانية المرصودة تبقى في حاجة إلى الدعم على مستوى الانتدابات لتعويض المحالين على التقاعد بالإضافة لمجابهة ارتفاع حجم العمل بالمحاكم، وكذلك في مجالات التسيير والاستثمار لأهميتهما في تحسين جودة الخدمات القضائية المسداة للمواطنين وفي النفاذ إلى العدالة.

البرنامج عدد2: برنامج السجون والإصلاح

- اسم رئيس البرنامج: في انتظار التسمية
- تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من

1- تقديم البرنامج:

1.1- استراتيجية البرنامج:

يعمل برنامج السجون والإصلاح على إرساء منظومة سجنية تستجيب للمعايير الدولية ذات جودة وذلك من خلال توفير وتحسين ظروف إقامة المساجين لئلا ينعكس إيجابياً على سلوكه وعلى علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية طيلة فترة العقوبة المسلطة عليه وتأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع عبر برامج التكوين والتشغيل بالتعاون مع كل الأطراف المتدخلة. كما يرمي البرنامج إلى تعزيز تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية في ظل تنامي المخاطر والتهديدات خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب وذلك من خلال توفير الآليات ذات الجدوى واستنباط الحلول البديلة للتوقي من المخاطر بمختلف أنواعها.

كما أن إستراتيجية البرنامج تركز المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة، حيث يساهم البرنامج بصفة فاعلة في تنفيذ الأثر عدد 1 والأثر عدد 3 للخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي المتعلق بالقضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء وتدعيم آليات الإصلاح والتأهيل لضمان حسن اندماج المفرج عنهم أخذاً بعين الاعتبار الفئات الهشة ومراعاة مفهوم النوع الاجتماعي.

كما أدرج برنامج السجون والإصلاح مسالك وبرامج خاصة لإعادة إدماج الأطفال الجانحين نظراً لهشاشة هذه الفئة من المودعين من خلال تحيين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر.

ومن خلال تشخيص واقع البرنامج تم تحديد أهم نقاط القوة التالية:

❖ تطوير الإدارة الإلكترونية ورقمنة الإجراءات وذلك بتطوير وسائل تراسل المعطيات بين هيكل الهيئة العامة للسجون والإصلاح.

- ❖ تركيز منظومات إعلامية تمكن من الولوج إلى المعلومة بسرعة وبدقة مما يمكن من تسريع الإجراءات والتخلي عن التداول الورقي للمواضيع.
 - ❖ سياسة سجنية وإصلاحية تقوم على التأهيل والتكوين والتعليم من خلال تقديم برامج تأهيل فعالة للسجناء والسجينات لزيادة فرص إعادة تأهيلهم واندماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.
 - ❖ ملاءمة المنظومة السجنية والإصلاحية مع مبادئ التنمية المستدامة من خلال الاعتماد على الاقتصاد الأخضر في إطار تحسين إقامة المودعين وذلك بإنتاج الطاقات المتجددة وترشيد مصاريف استهلاك المحروقات والطاقة الكهربائية واستغلال الاعتمادات الممكن ترشيدها في تحسين ظروف إقامة المودعين. والعمل على رسكلة النفايات العضوية واستغلالها كأسمدة لفائدة الضيعات الفلاحية وإعادة رسكلة النفايات البلاستيكية وإنتاج مواد قابلة للاستغلال.
 - ❖ العمل على تمكين المساجين من حاجياتهم اليومية استئناسا بالخدمات الحياتية خارج إطار السجن في إطار أنسنة العقوبة.
 - ❖ تقوية الرابط الأسري بين المودع وأهله في إطار إعادة إدماجه بالمجتمع المدني وذلك من خلال الزيارات المباشرة وقبول الأقفاف وتوفير الرعاية الصحية والعلاج النفسي اللازمين للسجناء.
- وتتمثل أهم النقاط التي يعمل برنامج السجون والإصلاح على تحسينها:
- ❖ مزيد تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المتدخلين في إعادة إدماج المودعين بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.
 - ❖ البحث عن الاختصاصات المطلوبة بسوق الشغل والسعي لتكوين المودعين فيها لإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية بعد قضاء فترة العقوبة.
 - ❖ العمل على تعزيز التدابير اللازمة للحد من معدلات العود للجريمة بين السجناء المفرج عنهم.

❖ يعمل البرنامج على تطوير الموارد الذاتية (بيع المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الورشات) وترشيد النفقات كإنتاج الأسمدة العضوية وتوفير الطاقة البديلة ورسكلة النفايات البلاستيكية في ظل ضعف الاعتمادات المرصودة لبرنامج السجون والإصلاح خاصة المتعلقة بتسيير الوحدات العملياتية.

ترتكز الرؤية الاستراتيجية لبرنامج السجون والإصلاح في إطار الخطة العامة للمهمة 2023-2025 على أهم المحاور الاستراتيجية التالية:

1. تحسين ظروف إقامة المودعين في إطار أنسنة العقوبة
2. تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
3. تحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية.

2.1: الهياكل المتدخلة:

يضمّ برنامج السجون والإصلاح مؤسسة الهيئة العامة للسجون والإصلاح والمؤسسات السجنية (30) ومراكز إصلاح الأطفال الجانحين (7). كما يضمّ مؤسسة المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح. ويتكون البرنامج من برنامج فرعي وحيد يتمثل في الإحاطة والدعم.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

في إطار تحقيق استراتيجية البرنامج تم تنزيل المحاور الاستراتيجية إلى ثلاث أهداف إستراتيجية:

1. تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
2. توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
3. تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.

❖ الهدف 1-2: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال

والأطفال:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الأول ضمن المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بتحسين ظروف إقامة المودعين في إطار أنسنة العقوبة ويرمي إلى مزيد تحسين ظروف الإيداع والإحاطة النفسية والصحية والاجتماعية وخاصة إيلاء اهتمام أكبر للأم المرضعة والحامل نظرا لاختلاف متطلباتها مقارنة بباقي المودعين وبالتالي قمنا بإضافة مؤشر قيس جديد يضمن تطبيق المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية وخاصة فيما يتعلق بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بمقاربة النوع الاجتماعي من خلال المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

■ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.1.2: المساحة المخصصة لكل مودع:

يتعلق المؤشر بالمساحة المخصصة لكل مودع بغرف الإقامة بالوحدة السجنية أو الإصلاحية والتي لها انعكاس مباشر على ظروف الإقامة حيث تسعى الهيئة العامة للسجون والإصلاح للترفيه في هذه المساحة ببناء وتوسعة وحدات سجنية طبقا للمعايير الدولية التي تستوجب تخصيص 4 م² لكل سجين وذلك حسب الإمكانيات المتوفرة.

■ تقديرات المؤشر 1.1.2:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال						الهدف 1.1
1.36	1,36	1,36	1,56	1,38	م ²	المؤشر: 1-1-2: المساحة المخصصة لكل مودع (بدون اعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

ويعود التغيير في المساحة المخصصة لكل مودع مقارنة بالسنوات السابقة إلى تطبيق ما جاء في الوثيقة المرجعية المعتمدة لاحتساب المساحة المخصصة للسجين حسب المعايير

الدولية حيث أن عند احتساب المساحة لا يقع الأخذ بعين الاعتبار الفضاءات الخاصة بساحات الفسحة ودورات المياه، لتصبح القيمة المستهدفة للمؤشر 1.36 م² لسنة 2026. في حين أنها لا تتجاوز هذه النسبة 1,38 خلال سنة 2022 وهي نسب لا ترجع الى محدودية الفضاءات المخصصة فقط بل الى تنامي عدد المودعين بالسجون بحيث يصعب تحديد هذه النسبة بصفة دقيقة رغم مجهودات المهمة لتخصيص الاعتمادات اللازمة لبناء وتوسيع غرف المودعين والبحث عن آليات جديدة للعقوبة البديلة.

✓ مؤشر 2.1.2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل:

يرمي هذا المؤشر إلى إحداث فضاءات جديدة وتهيئتها لتتماشى مع متطلبات الأم السجينة المرضعة والحوامل. يضمن هذا المؤشر تطبيق المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة تطبيقاً لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية.

■ تقديرات المؤشر 2.1.2:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
70	65	50	37.5	-	%	المؤشر: 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة

يتعلق هذا المؤشر بتخصيص فضاءات خاصة للأم المرضعة والحوامل وذلك مراعاة لخصوصية هذه الفئة الهشة في إطار أنسنة العقوبة.

وهو مؤشر بدأ العمل على تدعيمه ابتداء من سنة 2023 من خلال برمجة تهيئة فضاء للأم المرضعة والحوامل بسجن قفصة ضمن المشاريع الجديدة للهيئة العامة للسجون والإصلاح والعمل على برمجة تهيئة فضاءات أخرى في باقي السجون النسائية لسنتي 2024 و2025.

❖ الهدف 2-2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الثاني ضمن المحور الاستراتيجي الثاني المتعلق بتأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود. ويرمي إلى تدعيم وتطوير برامج التأهيل وتنفيذ برامج تعليمية وتكوينية للمودعين، فالهيئة العامة على وعي تام بالدور الهام لهذه البرامج في إنجاح السياسة الإصلاحية، كما تسعى لتوفير التشغيل والتكوين على بعض الحرف والمهن وتكنولوجيات المعلومات التي تتناسب وقدراتهم وميولاتهم تحضيراً لهم لممارسة حياة طبيعية في مجتمعهم ومساعدتهم على تخطي العقبات نحو حياة كريمة جديدة بعد خروجهم من السجن مع توفير كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي.

وعلى إثر تطبيق برامج التأهيل والتكوين على بعض الحرف والمهن يتمتع المودعين المشاركين من شهادة مؤهل مهني من وزارة التكوين والتشغيل وهو ما يساعدهم على إعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية. وبالإضافة لذلك فإن بعض المؤسسات السجنية والإصلاحية تتوفر بها ورشات إنتاج وضيعات فلاحية تمكن من تشغيل المساجين في جملة من الاختصاصات وتسعى الهيئة العامة للسجون والإصلاح إلى الترفيع في طاقة التشغيل وذلك بإحداث فضاءات وتهيئة وتوسيع الموجود وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات الضرورية.

كما أن الأطفال الجانحين تمّ إفرادهم ببرامج خاصة نظراً لهشاشة هذه الفئة من المودعين وتتمثل خاصة في وضع مسالك لإعادة إدماجهم وهذه الإجراءات تتطلب مزيد الدعم وخاصة توفير الظروف والإمكانات اللازمة لتركيزها حفاظاً على الأطفال وعلى المجتمع بصفة عامة.

■ تقديم المؤشرات:

■ المؤشر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي:

يمثل هذا المؤشر أداة قياس نسبة المودعين المتمتعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي باعتباره العنصر الأساسي في إعادة إدماجهم في النسيج الاقتصادي من خلال اكتساب السجين لمهارات تمكنه من بعث مشاريع خصوصية أو العمل بالمؤسسات الاقتصادية بعد قضاء مدة العقوبة.

تقديرات المؤشر 1.2.2:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
27.5	26.5	26	24	21,61	%	المؤشر: 1-2-2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات المؤشر فإن النسبة المبرمجة تحقيقها لسنة 2026 تقدر بـ 27.5 والتي تمثل زيادة بـ 3.5 % مقارنة بتقديرات سنة 2023 وبالتالي فإن رؤية برنامج السجون والإصلاح تتمثل في تمكين أكثر عدد ممكن من المودعين من الانتفاع ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي والذي يمثل العنصر الأساسي في إعادة إدماجهم في النسيج الاقتصادي.

كما تعمل الهيئة العامة للسجون والإصلاح على الترفيع في عدد الورشات وعدد الاختصاصات المركزة بالوحدات السجنية من 44 ورشة بصدد الاستغلال حاليا إلى 73 ورشة أي بزيادة تقدر بـ 29 ورشة جديدة متعددة الاختصاصات كما هو مبين بالجدول

التالي وهي موزعة على الوحدات السجنية التالية: القصرين، المرناقية، أودنة، منستير، برج الرومي، برج العامري، سليانة، صفاقس، قابس، قبلي، قفصة، مرناق.

الورشة	الوحدة	ع/ر
صناعات الحفاء	القصرين	1
وحدة صناعية رقمية للخشب	المرناقية	2
رسكلة النفايات البلاستيكية	المرناقية	3
الابتكارات والحرف اليدوية	المرناقية	4
مخبزة عصرية	المنستير	5
نجارة الألمنيوم	أودنة	6
نجارة ال PVC	أودنة	7
وحدة صناعية رقمية للصناعات الحديدية	أودنة	8
صناعة الفضة	أودنة	9
وحدة صناعية رقمية للخشب	أودنة	10
رحي التوابل	أودنة	11
صناعة مواد التنظيف	أودنة	12
صناعة مواد التنظيف	برج الرومي	13
الأكلات الخفيفة والبيتزا	برج العامري	14
نجارة الألمنيوم	سليانة	15
الخطاطة الصناعية	سليانة	16
جمع وتكبيس النفايات البلاستيكية	صفاقس	17
مرطبات	صفاقس	18
نجارة الألمنيوم	صفاقس	19
الخطاطة الصناعية	قابس	20
نجارة الألمنيوم	قابس	21
مرطبات	قابس	22
تركيب معدني	قبلي	23
صناعة مواد التنظيف	قبلي	24

25	قفصة	مرطبات
26	مرناق	نجارة الألمنيوم
27	مرناق	نجارة ال PVC
28	مرناق	صناعة الأحذية
29	مرناق	الخيطة الصناعية

المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي: يعتبر

هذا المؤشر أداة قيس نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي ويمثل مسار إدماج تسعى الهيئة العامة للسجون والإصلاح على تدعيمه من خلال تشريك أكثر عدد ممكن من المساجين من سنة إلى أخرى.

تقديرات المؤشر 2.2.2:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
65	60	55	60	50	%	المؤشر: 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

نلاحظ ارتفاعا في نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي مقارنة بإنجازات سنة 2022 ويعود هذا لحرص برنامج السجون والإصلاح بهيكله المركزية والميدانية على تمكين أكبر عدد ممكن من المودعين والمودعات للعمل في هذه المجالات وتمكينهم من مقابل مادي بالإضافة لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة، وبذلك يكون العمل السجني هو مسار إدماج بالأساس الذي يبدأ منذ اللحظة الأولى للإيداع بالسجن ويتواصل طوال فترة الإيداع ويستمر بعد الإفراج. هذا ونعمل على التنسيق مع جميع الأطراف المعنية لتنقيح النص القانوني لتشغيل المساجين للترفيه في العدد وفي قيمة الأجر اليومي حتى يكون حافزا لجميع المودعين والمودعات للاندماج في منظومة العمل باعتباره كذلك وسيلة علاجية بدرجة أولى.

المؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج: يهدف هذا

المؤشر إلى الإحاطة بالأطفال الجانحين لإعادة إدماجهم من خلال مواصلة تعليمهم أو مشاركتهم في التكوين أو التدريب المهني أو الانتصاب للحساب الخاص وقد أوكلت مهمة ترشيح الأطفال المودعين بمراكز إصلاح الأطفال "للجنة الجهوية للإدماج" التي تتعقد بمراكز الإصلاح وتتعهد بجميع المصاريف والمنح والتمويلات التي تتطلبها هذه المسالك.

■ تقديرات المؤشر 3.2.2:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
19.5	19	18.5	25	18	%	المؤشر: 2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات المؤشر فإن النسبة المبرمجة تحقيقها لسنة 2026 تقدر بـ 19,5% والتي تشهد تراجع مقارنة بسنة 2023 بقدر بـ 5,5 ويعود هذا التراجع للصعوبات التي تعترض أعمال اللجان الجهوية للإدماج من حيث محدودية الجلسات المنعقدة لأسباب أمنية مختلفة مما يحرم انتفاع عدد كبير من الأطفال المغادرين للمركز من برامج الإدماج.

❖ الهدف 2-3: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الثالث ضمن المحور الاستراتيجي الثالث المتعلق بتدعيم وتحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية، ولا يمكن الحديث عن تحسين ظروف عمل هذه الفئة الخصوصية من الأعوان دون توفير الأمن اللازم للمؤسسات السجنية مما يفسر هذا الترابط بين هذين العنصرين.

وفي إطار المشاركة والانخراط في الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر، وحيث أن المؤسسات السجنية والإصلاحية من بين المؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة (المحروقات والطاقة الكهربائية)، فإن برنامج السجون والإصلاح سيسعى إلى

تركيز منظومات لاستغلال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية والطاقة الفولطاضونية) وذلك لتوفير حاجيات المؤسسات.

وتمّ اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين وتطوير ظروف العمل.

■ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:

يتمثل هذا المؤشر في السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات التي تهدد أمن الوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من استعدادات واحتياطات أمنية فإنّ دعم تأمين هذه الوحدات يكتسي أهمية بالغة ويتطلب توفير البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة لتحقيق "مؤسسات آمنة ومؤمنة".

■ تقديرات المؤشر 1.3.2:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
79	78	75	65	48.5	%	المؤشر: 2-3-1: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

تبلغ نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية خلال سنة 2023 حوالي 65% ومن المبرمج بلوغ نسبة 79% خلال سنة 2026. ويعود هذا لحرص الهيئة على إبرام صفقات متعلقة باقتناء تجهيزات خاصة والتي تتمثل في معدات أمنية وذلك لتعزيز الوحدات السجنية والإصلاحية بأسلحة لتدعيم القوة النارية وتجهيزها بمنظومة مراقبة بصرية والتي ستدخل حيز الاستغلال الفعلي خلال سنة 2023 بعد إتمام جميع إجراءات القبول الوقتي للتجهيزات وتركيزها بمختلف المؤسسات السجنية والإصلاحية إضافة إلى تفعيل منظومة التفتيش واعتماد أجهزة كشف المعادن وتحديث قاعات المراقبة على المستويين المركزي والجهوي.

المؤشر 2.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية:

يتمثل هذا المؤشر في تركيز منظومة الطاقة الشمسية بالوحدات السكنية والإصلاحية لتعويض استهلاك المحروقات للتسخين. وهو ما من شأنه تأمين استمرار تزويد الوحدات السكنية بالماء الساخن في كل الأوقات وتفادي استعمال التيار الكهربائي للتسخين وبالتالي تحسين ظروف إيداع المساجين (توفير الماء الساخن للمودعين للاستحمام) لتفادي الفوضى التي قد تهدد سلامة المؤسسات وظروف العمل.

● تقديرات المؤشر 2.3.2:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
40	30	20	15		%	المؤشر: 2-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

تسعى الهيئة إلى تقليص المصاريف المتأتية من استهلاك الطاقة من خلال تعميم استغلال الطاقة الشمسية بصفة تدريجية خلال المخطط 2024-2023 لتبلغ نسبة 40 % خلال سنة 2026.

✓ المؤشر 3.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوية:

يهدف هذا المؤشر إلى السعي لتركيز منظومة الطاقة الفولطاضوية بالوحدات السكنية والإصلاحية لتعويض استهلاك الطاقة الكهربائية. وهو ما من شأنه تأمين استمرار تزويد الوحدات السكنية بالكهرباء في كل الأوقات لتفادي الانقطاع المفاجئ وبالتالي تحسين ظروف العمل وتأمين سلامة المؤسسات والاعوان والمودعين

■ تقديرات المؤشر 3.3.2:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
9	5.4	5.4	2.7		%	المؤشر: 3-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوية

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات لقادمة:

تسعى الهيئة إلى تعميم الطاقة الفولطاضوية بصفة تدريجية على الوحدات السجنية والإصلاحية لتبلغ نسبة 9% خلال سنة 2026.

2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 8:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج السجون والإصلاح

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1-2 تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف يداع النساء والرجال والأطفال	المؤشر 1-1-2: المساحة المخصصة لكل مودع المؤشر 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	1.36 50	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح - تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	تعهد: 27.700 دفع: 114.726	- التعديل الدوري لتوزيع المساجين بغرف الوحدات السجنية. - تسليم أدياش المساجين إلى أهاليهم مما سيوفر أكثر مساحات بالغرف السجنية. - تهيئة فضاءات الأم السجنية المرضعة والحامل. - تكثيف القوافل الصحية بين الوحدات السجنية وتشريك أطباء الاختصاص اعتمادا على رزنامة محددة في الغرض.

<p>- إبرام إتفاقيات مع الهياكل العمومية للتكوين وتدعيم الإتفاقيات السارية المفعول</p>	<p>تعهد: 2.000 دفع: 8.120</p>	<p>- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح</p>	<p>26</p>	<p>المؤشر 2-2-1: نسبة المودعين المنتفعين بالتأهيل الفلاحي والصناعي والخدماتي</p>	<p>الهدف 2-2 توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود</p>
<p>-مراجعة القرار الوزاري المتعلق بتشغيل المساجين من حيث الشروط وبما يتيح الترفيع في هذه النسب. - إبرام اتفاقيات تشغيل المساجين مع الهياكل العمومية وخاصة البلديات.</p>	<p>تعهد: 2.950 دفع: 3.800</p>	<p>- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح</p>	<p>55</p>	<p>المؤشر 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعي أو خدماتي</p>	
<p>-مراجعة الأمر عدد 2423 لسنة 1995 المتعلق بالنظام الداخلي الخاص بمراكز إصلاح الأطفال الجانحين. -العمل على استغلال للفضاءات المتوفرة بمراكز الاصلاح لفصل الأطفال الجانحين حسب الشريحة العمرية. - التنسيق مع وزارتي التشغيل والتكوين المهني والشؤون الإجتماعية لتدعيم برامج الإدماج بعد الإفراج.</p>	<p>دفع: 28.577</p>	<p>- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح</p>	<p>18.5</p>	<p>المؤشر 2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج</p>	
<p>- التحسين الدوري للمخططات الأمنية بالوحدات السجنية والإصلاحية. -إحداث آلية لتقييم المخاطر للمساجين المتطرفين. - التوظيف الأمثل للموارد البشرية</p>	<p>تعهد: 27.300 دفع: 386.270</p>	<p>- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح - تنفيذ سياسة السجون والإصلاح</p>	<p>75</p>	<p>المؤشر 2-3-1: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية</p>	<p>الهدف 2-3 تحديث أمن المؤسسات السجنية</p>

<p>على مستوى تأمين الوحدات. -وضع مدونة أخلاقيات المهنة لموظفي السجون والإصلاح -اقتناء منظومات وتجهيزات خاصة</p>	<p>دفع: 1.000</p>				<p>وإصلاحية وتحسين ظروف العمل</p>
<p>استغلال الطاقات المتجددة للضغط على المصاريف الخاصة بالطاقات الطبيعية (المحروقات والكهرباء)</p>		<p>- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح - تنفيذ سياسة السجون والإصلاح</p>	<p>20</p>	<p>المؤشر: 2-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية</p>	
		<p>- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح - تنفيذ سياسة السجون والإصلاح</p>	<p>5.4</p>	<p>المؤشر: 3-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية</p>	

(* دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية.

3. الميزانية وإطار نفقات برنامج السجون والإصلاح متوسط المدى 2024-2026:

جدول عدد 9: تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الفارق		تقديرات 2024 (2)	ق.م 2023(1)	إنجازات 2022	بيان البرنامج
النسبة (%)	المبلغ (1)-(2)				
2,4%	9 900	421 100	411 200	373 124	نفقات التأجير
21,5%	10 181	57 441	47 260	43 098	نفقات التسيير
0,0%	0	1 000	1 000	994	نفقات التدخلات
19,5%	4 687	28 687	24 000	25 668	نفقات الاستثمار
			0	0	نفقات العمليات المالية
5,12%	24 768	508 228	483 460	442 884	مجموع البرنامج

جدول عدد 10:

إطار النفقات متوسط المدى (2026-2024) التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2023	إنجازات 2022	النفقات
2026	2025	2024			
454 574	428 718	421 100	411 200	373 124	نفقات التأجير
66 000	63 500	57 441	47 260	43 098	نفقات التسيير
1 000	1 000	1 000	1 000	994	نفقات التدخلات
33 138	29 182	28 687	24 000	25 668	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
554 712	522 400	508 228	483 460	442 884	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

560 912	528 550	514 317	489 549	409 900	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
---------	---------	---------	---------	---------	---

تم تخصيص اعتمادات قيمتها 508.228 م.د خلال تصرف سنة 2024، أي بزيادة قدرها 24.768 م. د تمثل نسبة 5.12 % وذلك لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير المؤسسات السجنية والإصلاحية المتعلقة خاصة بمجال إعاشة المودعين والتي تمثل حوالي 60 % من جملة الاعتمادات المرصودة لفائدتها والتي تعكس التزام مؤسسة السجون والإصلاح بالتوجهات العامة للدولة في مجال حقوق الإنسان إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية ونسبة التضخم. إضافة إلى ارتفاع نفقات استهلاك الوقود نظرا لتعدد الخدمات والمهام الأمنية والجزائية التي تؤمنها الهيئة العامة للسجون والإصلاح والوحدات السجنية والإصلاحية بصفة يومية والمتعلقة أساسا بعملية نقل المساجين للدوائر القضائية والمستشفيات. إلى جانب ارتفاع النفقات التي تخص مجال النظافة واقتناء الأدوية للمودعين.

وكذلك لتوفير الاعتمادات اللازمة للمشاريع بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة والمتعلقة بإعادة تهيئة بعض الوحدات السجنية التي تعاني من بنية تحتية مهترئة تتطلب مزيد من العناية إضافة إلى بناء فضاءات وأجنحة سجنية جديدة تعوض القديمة.

أما بالنسبة لإطار نفقات متوسط المدى فإن الإعتمادات المقترحة للبرنامج خلال الثلاث سنوات القادمة تحافظ على نسبة الزيادة باعتبار غلاء الأسعار في أغلب المواد وارتفاع كتلة الأجور المرتبطة أساسا بضرورة برمجة انتدابات جديدة إضافة إلى الترقيات والزيادة في الأجور. بحيث من المنتظر أن تفوق ميزانية البرنامج 554,712 مليون دينار موفي سنة 2026 دون اعتبار الموارد الذاتية.

البرنامج عدد9: برنامج القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج: السيد محمد كريم نافع، متصرف عام

تاريخ تولّيه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من 01 جوان 2022

1. تقديم البرنامج:

1.1- الإستراتيجية:

تتمثل غاية برنامج القيادة والمساندة في إرساء إدارة عصرية تعتمد على تقنيات التصرف الإداري الحديث وتوفير الدعم المادي والبشري واللوجستي والتقني الضروريين وتسخيرهم لخدمة برنامجي العدل والسجون والإصلاح، قصد المساهمة في تحقيق الأهداف المرسومة. بالإضافة إلى ذلك، يضمن برنامج القيادة والمساندة السهر على ديمومة الميزانية ويعمل على ضمان التنسيق مع البرامج العملية مع تفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف وتحسين العلاقة مع المتعاملين مع الإدارة.

وفي إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة منها المتعلقة بتكريس المساواة بين المرأة والرجل ومختلف الفئات الاجتماعية، تحرص الوزارة على إعطاء المرأة المكانة التي تستحق من خلال تكليفها بمهام تسييرية متعددة صلب الإدارة وتعيينها في خطط وظيفية عليا.

ويشكو برنامج القيادة والمساندة من بعض الإشكاليات التي تعيق الوصول إلى الأهداف المرسومة والمتمثلة أساسا في تطور كتلة الأجور في ظل محدودية الاعتمادات المرصودة، بحيث أصبح عنصر التحكم في كتلة الأجور هاجسا بالنسبة للبرنامج. كما يجدر التنويه بأن عدم إقرار انتدابات جديدة خاصة في سلكي العملة والأرشيف بات أمرا يؤثر على حسن سير مرفق العدالة في العديد من المحاكم. كما يواجه البرنامج إشكاليات متعلقة بالموارد المالية المتمثلة أساسا في ضعف الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير في حدود 2.5 % لا سيما وان أسعار اغلب المواد شهدت ارتفاعا كبيرا بما في ذلك الورق، المحروقات، الكهرباء والغاز، الماء.. الشيء الذي سيساهم في تسجيل متخلدات ذات أثر سلبي على ميزانية المهمة.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية ومشمولات برنامج القيادة والمساندة فيما يلي:

✓ حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية

✓ تطوير المنظومة المعلوماتية والسياسة الاتصالية

✓ تحسين العلاقة مع المتعاملين مع الإدارة

✓ تحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الإدارات المركزية والجهوية

1-2 الهياكل المتدخلة:

تتدخل في تنفيذ برنامج القيادة والمساندة عديد الهياكل على المستوى المركزي والمتمثلة في الإدارات المركزية كالديوان والتفقدية العامة وبقية الإدارات العامة تحت الإشراف، الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارة العامة للإعلامية ومركز الدراسات القانونية والقضائية والإدارات الجهوية للعدل وكذلك يتدخل ديوان مساكن القضاة وأعاون وزارة العدل كفاعل عمومي في تنفيذ السياسة العمومية.

ويتكون البرنامج من برنامج فرعي على المستوى المركزي: القيادة والمساندة المركزية و14 برنامج فرعي على المستوى الجهوي: المساندة والدعم الجهوي.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2- تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

نظرا لأن هذا البرنامج مشترك بين جميع الوزارات فقد تم إعداد إطار موحد لتنزيل أداء برنامج القيادة والمساندة من طرف الوحدة المركزية بدعم من الخبراء ومساندة بقية الوزارات.

وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

- الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين حوكمة المهمة.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.
- الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.

■ الهدف 1.9: تحسين حوكمة المهمة:

يتمثل هذا الهدف في خلق مناخ عمل يساعد على تنفيذ إستراتيجية المهمة من خلال تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة. ويكون ذلك من خلال العمل على تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط مع تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة في تنفيذ السياسات العمومية كما يستند هذا الهدف إلى المحور الرابع من مخطط الوزارة المتعلق بتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة والمحور الخامس المتعلق بانفتاح المنظومة العدلية على محيطها الداخلي والخارجي.

■ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط:

يتمثل هذا المؤشر في قياس مدى تقدم تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2024-2026 ومدى التزام جميع هيكل الوزارة في تنفيذ المشاريع والأنشطة التي تحت إشرافها في الآجال المتفق عليها.

■ تقديرات المؤشر 1.1.9:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
100	100	50	34.5	-	%	المؤشر: 1-1-9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تبلغ جملة المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط حوالي 200 نشاط تتوزع بين سنوات 2023 إلى 2025 حسب النسب المدرجة بالجدول بحيث ينتظر أن تبلغ نسبة الإنجاز 100 % خلال سنة 2026 في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف. بحيث يضمن تحقيق هذا المؤشر تنفيذ المخطط العام للمهمة وبالتالي تحقيق جزء كبير من الخطة الإستراتيجية.

■ الهدف 2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص:

يتمحور هذا الهدف حول العمل على تحسين التصرف في الموارد البشرية من خلال تحسين مردودية الأعوان عبر توفير التكوين اللازم من أجل النهوض بالقدرات وحسن التأطير ودعم تنمية الخبرات والمعارف. كما أن إعادة توظيف الأعوان العموميين في غير مراكز عملهم في صورة سوء التوزيع مع إسناد منح تحفيز دون اللجوء إلى إنتدابات جديدة من شأنه أن يضمن حسن التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص والتقليص من كتلة الأجور.

وقد تمّ اختيار مجموعة من المؤشرات في إطار حوكمة الموارد البشرية وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتأجير وهي على التوالي:

■ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.2.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور:

يتمثل هذا المؤشر في قياس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات وهو يهدف ذلك لتطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور وحسن توزيع الموارد البشرية حسب المهام والنشاط.

■ تقديرات المؤشر 1.2.9:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
1.5	2	2.5	3	-0.76	%	المؤشر: 1-2-9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يرجع التفاوت الموجود في الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور إلى الزيادة غير متوقعة في الأجور في الكثير من الأحيان. وكذلك الترقية الآلية وإحداث خطط قضائية جديدة بالنسبة للقضاة من طرف المجلس الأعلى للقضاء بعد توجيه المشروع النهائي

للميزانية وإقراره من طرف وزارة المالية وهو من شأنه أن يؤثر سلبا على الفارق المسجل بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور. وستعمل مصالحنا على تقليص هذا الفارق خلال السنوات المقبلة خاصة بعد الاتفاق على نسبة الزيادة في الأجور والتقليص في الانتدابات، لتبلغ 1,5% خلال سنة 2026.

✓ المؤشر 2.2.9: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا:

يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.

■ تقديرات المؤشر 2.2.9:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
43	40	38	36		%	المؤشر: 2-2-9: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

من المنتظر أن ترتفع نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا لتبلغ 43% خلال سنة 2026 وهو أمر منطقي خاصة في برنامج العدل باعتبار أن نسبة النساء القاضيات من المرتبة الأولى يفوق 70% من جملة القضاة بحيث أنه يصبح من المنطقي تقلد القاضيات مناصب قضائية عليا في السنوات القادمة. بالإضافة إلى البرامج التوعوية التي تعمل مختلف هيكل الدول على ترسيخها عند عامة المسؤولين وفرض مسألة التناظر عند تقلد المناصب العليا.

✓ المؤشر 3.2.9: نسبة الأعوان المتكويين في إطار مخطط التكوين:

يتمثل المؤشر في نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين من جملة الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين. ويهدف أساسا إلى الرفع من المهارات الفردية والجماعية للقضاة والكتابة وجميع الأعوان بمختلف المحاكم والإدارات المركزية والجهوية لتحسين مردودية الأعوان وتقديم خدمات ذات جودة.

■ تقديرات المؤشر 3.2.9:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
98	97	95	93	83.26	%	المؤشر: 9-2-3: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

لم تبلغ نسبة الأعوان المتكونين في إطار المخطط خلال سنة 2022 سوى 83.26% وهي نسبة ضعيفة ناتجة عن تعطل مسار التكوين جراء جائحة كورونا، وستسعى مصالح الوزارة للترفيف من هذه النسبة لتبلغ حوالي 98% خلال سنة 2026.

■ الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة:

يتمحور هذا الهدف حول تأمين التصرف الناجع في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية. بالإضافة إلى ارتباطه بالمحور الثالث المتعلق بدفع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال في جانبه المتعلق بتعزيز الموارد المتأثية من الترفيع في معالم الخطايا لفائدة ميزانية الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على تطوير جملة من المؤشرات والآليات الداخلية لتحقيق الهدف المنشود مثل متابعة:

- نسبة تقدم عمليات صيانة المباني مع ما تم برمجته،
- المعدل السنوي لاستهلاك وقود سيارات المصلحة،
- نسبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدات والتجهيزات في الأجل.

المؤشرات:

المؤشر 1.3.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:

يتمثل هذا المؤشر في حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.

تقديرات المؤشر 1.3.9:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات الأداء
2026	2025	2024		2022		
4	5	6	8	0.99	%	المؤشر: 9-3-1: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يلاحظ من خلال هذا الجدول عدم استقرار نسب تنفيذ الميزانية ويرجع ذلك إلى غياب إطار نفقات متوسط المدى محدد وفق الحاجيات الحقيقية للمهمة حيث أن أسقف الميزانيات المحددة من قبل مصالح وزارة المالية لا يعكس الحاجيات الحقيقية في بعض الأحيان. بالإضافة إلى اضطراب الأسعار العالمية لأغلب المواد الحيوية، مما يتسبب في تأجيل تنفيذ العديد من مشاريع الاستثمار على المستوى المركزي والجهوي. ورغم كل ذلك يبقى هامش الخطأ في حدود 4 % مقبولا إلى حين استقرار الأسعار في بلادنا.

المؤشر 2.3.9: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة:

يندرج هذا المؤشر في إطار انخراط المنظومة القضائية والسجنية في المجهود الوطني لتكريس مبادئ التنمية المستدامة فقد تبنت العديد من الهياكل التابعة للوزارة مشاريع تدرج ضمن مقاربة الاقتصاد الأخضر والدائري واستغلال الطاقات المتجددة.

تقديرات المؤشر 2.3.9:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
22	20	10	5	0	%	المؤشر: 9-3-2: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ترسيم إعمادات بميزانية الاستثمار للشروع في تركيز الطاقة الشمسية بمختلف مقرات الوزارة وهيكلها على مراحل وذلك لمعاودة مجهودات الدولة للانتقال الطاقوي وتقليص المصاريف في هذا الباب. وباعتبار غلاء المعدات المستعملة في هذا المجال ومحدودية الإعمادات المبرمجة، ومن المبرمج أن تبلغ نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة حوالي 22% بحلول سنة 2026.

✓ المؤشر 3.3.9: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا

التقاضي:

في إطار تثمين دور العدالة في دفع الاقتصاد من خلال تحسين الموارد المالية للدولة بالترفيغ في معالم الخطايا المحكومة. يبرز هذا المؤشر نسق التطور السنوي في الموارد المالية للميزانية المتأتية من خطايا التقاضي وذلك بالترفيغ في معالم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها لتحسين الموارد المالية للدولة.

■ تقديرات المؤشر 3.3.9:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
42	45	20	10	0	%	المؤشر: 3-3-9: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تساهم الوزارة في تعبئة موارد الدولة من خلال خطايا التقاضي. وللترفيع من هذه الموارد الهامة سيتم خلال المخطط 2023-2025 مراجعة تعريف بعض الخطايا بحيث ينتظر أن ترتفع مداخل هذه الخطايا بما قدره 42% خلال سنة 2026 بالمقارنة مع سنة 2023.

✓ المؤشر 4.3.9: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار:

يبرز هذا المؤشر نسبة الديون المتخذة بذمة الوزارة مقارنة بمجموع نفقات التسيير والاستثمار. حيث يتم إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة كما أن ضعف الإعتمادات المرصودة للوزارة في باب التسيير والتضخم الملحوظ في أغلب المواد الاستهلاكية يولد ديونا محققة ترتفع سنويا في ظلّ ضعف الإعتمادات المرصودة. وللغرض تمّ إحداث هذا المؤشر لمتابعة ديون المهمة والعمل على الحد منها قدر المستطاع.

■ تقديرات المؤشر 4.3.9:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
10	14	16.8	16.1	-	%	المؤشر: 9-3-4: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

رغم مجهودات المهمة لترشيد الإنفاق في كافة المجالات، إلا أن ضعف الإعتمادات المرصودة والارتفاع المشط لأغلب المواد الحيوية يجعل نسبة الديون تتطور من سنة إلى أخرى، بحيث ستعمل مصالحننا على ترشيد هذه النفقات من خلال العديد من الأنشطة الفرعية كاستعمال الطاقة البديلة ونظام حصص تزويد المحاكم بالمعدات والوسائل حسب حجم العمل. من المتوقع أن تنقل نسبة الديون من 16 إلى 10 % من جملة نفقات التسيير والاستثمار خلال سنة 2026 على أن يقع الترفيع في الاعتمادات في هذا الباب خاصة بالنسبة للمواد التي تشهد زيادة في الأسعار.

- 2-2: تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الاداء:

جدول عدد 11: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1-9 تحسين حوكمة المهمة	المؤشر 1-1-9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط	50	القيادة والدعم	19675	<ul style="list-style-type: none"> إعداد الإستراتيجية القطاعية والتوجهات الإستراتيجية إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوزارة. مراجعة المنظومة الإحصائية مراجعة الأمر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهوية
الهدف 2-9 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص	المؤشر 1-2-9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور	2.5	التصرف والتدخل الاجتماعي في الموارد البشرية	22994	<p>وضع سياسة للموارد البشرية</p> <p>وضع نظام معلوماتي / لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية</p> <p>التصرف في المسار المهني للموظفين</p> <p>متابعة طور المسار المهني للنساء</p> <p>تشريك الكفاءات النسائية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات القطاعية،</p> <p>لتدريب على المهارات اللينة (الثقة بالنفس والقيادة والنوع الاجتماعي) والمهارات التقنية (اللغات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)</p> <p>تكوين الاعوان في مجال التصرف الإداري الحديث</p>
	المؤشر 2-2-9: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا	38			
	المؤشر 3-2-9: نسبة الأعوان المتكويين في إطار مخطط التكوين	95			

إعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها إعداد البرمجة السنوية للنفقات وتعيينها التصرف في أسطول السيارات	8118	القيادة والدعم	6	المؤشر 9-3-1: نسبة الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية	الهدف 9-3 ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية لوزارة
الإنتاج الذاتي للطاقات المتجددة إعداد مخطط مديري للاقتصاد الأخضر		الدعم والمساندة الجهوية	10	المؤشر 9-3-2: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة	
			20	المؤشر 9-3-3: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي	
		القيادة والدعم	16.8	المؤشر 9-3-4: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار	

3-2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج القيادة والمساندة:

جدول عدد 12:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)	الاعتمادات المطلوبة	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
100	100	أ- صيانة المساكن المعدة للكراء دعم الرصيد العقاري المعد للكراء لإنجاز ما لا يقل على 500 مسكنا بمختلف الجهات لاعتبار تزايد عدد الدوائر القضائية والقضاة والأعوان	الهدف 9-2 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص	ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل
200	246	بناء 6 مساكن بياجة		
100	250	تنفيذ برامج الصيانة والتعهد بصفة دورية: إزالة وإعادة بناء 8 مساكن بالكاف		
	800	توفير مساكن معدة للتملك بأسعار مدروسة: بناء 12 مسكنا بكل من القيروان ونابل والمنستير		
	50	منحة توازن : تغطية الفرق بين معالم الكراء المعتمدة للمساكن الوظيفية المسندة للمشرفين على محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمديرين الجهويين للعدل		
400	1446	المجموع		

2. الميزانية وإطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسط المدى 2024- :2026

جدول عدد 13:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2022	ق.م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				النسبة (%)	المبلغ (1)-(2)
نفقات التأجير	21 538	23 000	23 313	1,4%	313
نفقات التسيير	14 060	15 320	16 154	5,4%	834
نفقات التدخلات	4 575	4 770	6 770	41,9%	2 000
نفقات الاستثمار	5 128	9 550	7 000	-26,7%	-2 550
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0,0%	0
مجموع البرنامج	45 301	52 640	53 237	1,1%	597

دون اعتبار الموارد الذاتية

جدول عدد 14:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق. م 2023 (1)	إنجازات 2022	النفقات
2026	2025	2024			
24 200	23 900	23 313	23 000	21 538	نفقات التأجير
18 000	16 500	16 154	15 320	14 060	نفقات التسيير
6 386	6 032	6 770	4 770	4 575	نفقات التدخل
8 500	7 500	7 000	9 550	5 128	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
57 086	53 932	53 237	52 640	45 301	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
57 186	54 032	53 317	52 720	45 421	المجموع باعتماد الموارد الذاتية للمؤسسات

تم تخصيص اعتمادات قيمته 53,237 م.د خلال تصرف سنة 2024، أي بزيادة قدرها 597 أ. د تمثل نسبة 1.1% وذلك لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير الإدارات والمؤسسات التابعة لإشراف البرنامج وهي اعتمادات ضعيفة يصعب بها توفير الحاجيات الأساسية. في حين شهدت نفقات الاستثمار تراجعاً ملحوظاً بأكثر من 26% وذلك باعتبار الظرف الاقتصادي الصعب للبلاد وقرار تأجيل إنجاز أغلب مشاريع البناءات الإدارية. بحيث تم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى كتلة الأجور. ويبقى ارتباط الاعتمادات المبرمجة بتحقيق الأهداف نسبي بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة باعتبار أن مسألة ديمومة الميزانية والحوكمة الرشيدة تتطلب حداً أدنى من الاستقرار على مستوى الأسعار. لذلك فإن إطار النفقات متوسط المدى المخصصة للبرنامج خلال الثلاث سنوات القادمة يبقى محدود الفاعلية باعتبار غلاء الأسعار في أغلب المواد مثل الورق والوقود والكهرباء والغاز وكذلك ارتفاع كتلة الأجور الناتج عن تعديل كلفة الانتدابات الخصوصية والترقيات والزيادة في الأجور. بحيث من المنتظر أن تفوق ميزانية البرنامج 57,186 مليون دينار في موفي سنة 2026.

الملاحق

بطاقة مؤشرات أداء برنامج العدل

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا الجزائية (الجنائية والجزائية) المفصلة والمحالة خلال السنة / (عدد القضايا الجزائية الواردة خلال السنة) * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹: بلوغ نسبة 105 % سنة 2026.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

¹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
105	100	99	98	108	%	المؤشر 1.1.1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أنّ القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدوائر في طور المحاكمة تكتسي أهمية بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكّن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلّما تمّ فصل ذلك النوع من القضايا في آجال معقولة إلّا وتعدّ العدالة ناجزة وزادت ثقة الناس فيها. ويطمح البرنامج إلى تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك بالترفيف في نسبة الفصل لتبلغ 105 % خلال سنة 2026. وهي نسبة معقولة وتختلف بين المحاكم، لذلك يستحسن تعميم التجارب الناجحة لتحسين المردودية العامة.

1. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار القضائي حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- العمل على تكوين القضاة لمزيد التحكم في الزمن القضائي

مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الاولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 2-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. تعريف المؤشر: يمثل هذا المؤشر نسبة القضايا المفصولة في المادة المدنية من جملة القضايا المنشورة بالمحاكم خلال السنة. ويهدف هذا المؤشر للتسريع في البت في هذا النوع من القضايا باعتبارها يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا المدنية المفصولة والمحالة خلال

السنة/(مجموع عدد القضايا المدنية الواردة خلال السنة) * 100.

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.

4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹: بلوغ نسبة 104 % سنة 2026.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالنفقديّة العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
104	100	95	93	101	%	المؤشر 2.1.1: نسبة القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الاولى

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ نسبة القضايا المدنية خلال سنة 2022 حوالي 101 % من جملة الأحكام المدنية الواردة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة خلال السنوات القادمة باعتبار تنقيح التشريعات ذات العلاقة بحيث من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتبلغ 95% خلال سنة 2024.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: الزمن القضائي في قضايا التحقيق

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 3-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات

2. تعريف المؤشر: تم اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية وبالتالي تطوير جودة الخدمات القضائية وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك عدالة ناجزة. يهدف هذا المؤشر إلى تطوير المنظومة القضائية ومزيد الارتقاء بها، من خلال ترشيد التصرف فيه باعتبار وثوق الصلة بين عنصر الزمن القضائي والعدالة الناجمة، حيث أن تعطيل مصالح المتقاضين وعدم تمكينهم من حقوقهم في الأجال المعقولة يضرب في العمق حقهم الطبيعي في التقاضي.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا المخزونة في آخر السنة/ عدد القضايا

المفصولة خلال السنة* 12

2. وحدة المؤشر: عدد الأشهر

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.

4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر²: 19 شهرا سنة 2026

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
19	20	22	23	24.76	عدد الأشهر	المؤشر: 1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال المعطيات يتبين أن الزمن القضائي في القضايا التحقيقية يمثل 24.76 شهرا خلال سنة 2022 وهو يعكس نوعية وجودة الخدمات القضائية لصالح المواطن. ويختلف هذا المؤشر حسب نوعية القضايا. ويعمل البرنامج على تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية لتبلغ 19 شهرا خلال سنة 2026 قصد تحسين جودة العدالة ونيل ثقة المتقاضين وتمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 4-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. تعريف المؤشر: تتمثل نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف في عدد القضايا التي تم إقرارها في مرحلة الاستئناف بالمقارنة مع مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية. يهدف هذا المؤشر إلى تقييم جودة وقيس نوعية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الاستئنافية والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد القضايا التي تم إقرارها في مرحلة الاستئناف/ مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية خلال السنة * 100.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹: بلوغ نسبة 64 % سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
64	62	58.7	56.7	54.6	%	المؤشر: 1-1-4: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف تناهز 56.7 % خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القضاة والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضين. كما ان البرنامج يطمح إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 64 % خلال سنة 2026 من جملة الأحكام المستأنفة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار الإداري حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- تطوير التشريعات ذات العلاقة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 5-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. تعريف المؤشر: تتمثل نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور التعقيب في عدد القضايا الجزائية والمدنية الواردة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية باعتبارها تنظر استئنافيا في بعض القضايا الواردة من محاكم النواحي.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الاحكام التي تم إقرارها في مرحلة التعقيب/ مجموع عدد القضايا الواردة من محاكم الاستئناف والمحاكم النواحي(المخالفات) خلال السنة * 100.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر³: بلوغ نسبة 55 % سنة 2026 من المؤشر.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

³القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

-III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
55	53	49	46	45.6	%	المؤشر: 5-1-1: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار تناهز 46 % خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القاضي والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضين. كما يطمح البرنامج إلى الترفيع في هذه النسبة لتبلغ 55 % خلال سنة 2026 من جملة الأحكام التي يتم تعقيبها.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

العمل على تحسين قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا في المادّة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى تحسين مناخ الأعمال بإيلاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية عبر إحداث أقطاب قضائية تجارية ومعالجة الديون المتعثرة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا التجارية المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا التجارية الواردة بمحاكم الدرجة الأولى خلال السنة)*100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁴: بلوغ نسبة 103 % خلال سنة 2026.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة.

⁴القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
103	100	99	98	97	%	المؤشر 1.2.1: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى.

2 . تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

إنّ العدد الجملي للقضايا التجارية المفصولة يمثل رافدا هاما لتحسين مناخ الأعمال ودفع الاستثمار وذلك بتسوية النزاعات في المادة التجارية. وبالتقليص في الزمن القضائي في هذه النزاعات الهامة. بحيث تأمل مصالحنا إلى بلوغ نسبة 103 % في فصل القضايا في المادة التجارية خلال سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- التكوين التخصصي للقضاة
- توفير أقطاب خاصة لنزاعات الأعمال

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

III- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في قدرة المحكمة العقارية وفروعها في البت في القضايا المنشورة لديها خلال السنة القضائية. وهو يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية الواردة. وتكتسي نسبة فصل القضايا في المادة العقارية أهمية كبرى في حل النزاعات العقارية واستقرار وضعياتها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة الاستثمار وبعث المشاريع.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتنوع الاجتماعي.

IV- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا العقارية المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا العقارية الواردة خلال السنة)*100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁵: بلوغ نسبة 115 % خلال سنة 2026.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المحكمة العقارية بتونس.

⁵القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
115	110	105	100	103	%	المؤشر 2.2.1: نسبة القضايا المفصلة في المادة العقارية.

3. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يمكن هذا المؤشر من تفعيل دور المحكمة العقارية كقاطرة للبناء الاقتصادي و ضامنة للامن العقاري من خلال تطهير الوضعيات العقارية العالقة و اختصار الزمن القضائي والتركيز على الوضعيات العقارية المتشعبة كالرسوم العقارية المقامة فوقها تجمعات سكنية كبرى أو منشآت فلاحية أو صناعية متعددة و ذلك بالتنسيق مع الهياكل العمومية المختصة كالوكالة العقارية الفلاحية و الوكالة العقارية للسكنى و الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الخ... مما أضفى على عمل المحكمة نجاعة أكبر وساهم في تذليل بعض الصعوبات مما يجعل من المحافظة على هذه النسبة في مرحلة أولى هدفا مهما يمكن المحكمة من تسوية الملفات العالقة.

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إنّ أهم النقائص المتعلقة بهذا المؤشر تعود إلى طبيعة عمل المحكمة العقارية التي أوكل لها القانون في مادة التسجيل الإجمالي اختصاص مسح العقارات بكامل التراب الوطني وهو ما يتطلب مجموعة من الأعمال القضائية و الإدارية التي يمر بها الملف قبل أن يحمل عدد قضية يمكن احتسابها وهي تمثل مرحلة هامة تتطلب موارد مادية هامة كتوفير

السيارات وأوتاد التحجير بالإضافة إلى الموارد البشرية من قضاة و كتبة وأعوان كما أن تهيئة الملفات وتجهيزها للفصل يتطلب الترفيع في عدد الأعوان الفنيين التابعين لديوان قيس الأراضي و المسح العقاري نظرا لدورهم في ضبط الحالة المادية وإعداد الأمثلة الهندسية الوقتية. بالإضافة لذلك فان المحكمة العقارية وان كانت تمثل جزءا من النظام العدلي فهي على ارتباط وثيق مع بقية أطراف المنظومة العقارية و المتكونة من ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري و الديوان الوطني للملكية العقارية و الوكالات العقارية العمومية مما يجعل من تطوير نشاط المحكمة يقتضي التنسيق الدقيق مع الهياكل المذكورة كما يقتضي الترفيع في عديد اللجان المسحية خاصة مع ما يتطلبه ذلك من موارد بشرية و مادية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 3-2-1

V- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تتمين دور العقار في الدورة الاقتصادية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للأنواع الاجتماعي.

VI- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (مجموع القضايا العقارية المفصلة التي تم إقرارها في طور لاستئناف / مجموع عدد القضايا العقارية المحالة على الاستئناف خلال السنة) * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁶ (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 90 % خلال سنة 2026.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المحكمة العقارية بتونس.

⁶القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
90	86	85.5	84.5	83.5	%	المؤشر 3.2.1: نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف

بالمؤشر:

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يعكس هذا المؤشر انخفاض نسبة التظلم في الأحكام الصادرة عن المحكمة العقارية و مقبوليتها لدى المتقاضين كما يعكس انخفاض نسبة نقض الأحكام الايجابية جودة تلك الأحكام تبعا لدقة الإجراءات و الأبحاث التي تستوجبها الملفات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الطبيعة الخصوصية للطعن بالاستئناف لدى المحكمة العقارية لا تمكن من تحقيق أهداف هذا المؤشر خاصة وأن إقرار الأحكام الصادرة بالرفض عن الدوائر الابتدائية لا يمكن من تطهير الوضعيات العقارية و فض الإشكاليات العالقة.
- قد يكون من الأجدى اعتماد مؤشر نسبة الأحكام الايجابية الصادرة عن المحكمة العقارية والذي يعكس دور المحكمة في تثمين العقار و تمكينه من القيام بدوره في المنظومتين الاقتصادية و الاجتماعية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز
2. تعريف المؤشر: يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية من قياس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد المطالب التي وقع الاستجابة لها / العدد الجملي لمطالب الإعانة العدلية خلال السنة *100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري.
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁷: 74 % خلال سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

⁷القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

-III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
74	73	72	71.5	71	%	المؤشر 1.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خلال الفترة 2017-2023 ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية 71 % خلال سنة 2022، وستشهد السنوات القادمة ارتفاعا لنسب الاستجابة ليصل إلى حدود 74 % خلال سنة 2026. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية دون تمييز خاصة مع صدور منشور يوجب تقديم الإعانة العدلية للمرأة المستهدفة للعنف.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- توفير الإعتمادات اللازمة للغرض
- تنقيح التشريع الجاري به العمل لتسيير شروط الحصول على الإعانة العدلية خاصة لمختلف الفئات الهشة ضمانا لحق التفاضل إلى العدالة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. تعريف المؤشر: تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدتي القضاء على مراحل.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد الخدمات القضائية عن بعد التي سيتم انجازها وتوفيرها للمواطن
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية
4. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة القضائية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁸: 30 خدمة خلال سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية

⁸القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

-III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
30	11	10	8	5	عدد	المؤشر 1.3.2: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

وتتمثل الخدمات القضائية عن بعد التي توفرها الوزارة عبر بوابة JUSTICE إلى

حدود سنة 2021 في:

✓ خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين

✓ خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين

✓ خدمة فقه القضاء

✓ خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب لوزارة العدل

✓ خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة.

وينتظر أن تبلغ عدد الخدمات القضائية عن بعد 30 خدمة خلال سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- عدم تحيين الكتبة للمعطيات في الأجال مما ينجر عنه تنقل المحامي أو المواطن للمحكمة

نظرا لأن هناك آجال استئناف وتعقيب يجب عدم تجاوزها واحترامها.

- المنظومات المدنية والجزائية الحالية بالمحاكم تستجيب تقنيا الى حد الآن لتوفير المعلومة

اللازمة لذا يجب استغلالها استغلالا كليا خاصة المنظومات المدنية بالابتدائيات ومحاكم

نواحي التي نلاحظ عدم استعمالها في معظم المحاكم مما ينجر عنه عدم توفر الخدمة عن

بعد في القضايا المدنية ونحيطكم علما ان هناك محاكم تعمل بهاته المنظومات.

ملاحظة: عدد عمليات البحث يوميا بمنظومات الاسترشاد عن بعد تقدر ما بين 35000 – 40000 عملية بحث.

- قضايا التعقيب والقضايا العقارية كلها متوفرة عن بعد لفائدة المحامين فقط.
- القضايا المدنية والجزائية والشكايات والمحاضر متوفرة للمتقاضين والمحامين ابتداء من سنة 2015

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 3-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى تدعيم بوابة العدل بربطها بالمنظومات الإعلامية وإرساء عدالة ذكية وتدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعية: مؤشر غير مراعي للتوابع الاجتماعية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة (N) - مجموع عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة الفارطة (N-1) / عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة الفارطة (N-1) خلال السنة * 100.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات من المحاكم.
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁹: بلوغ نسبة 45 % سنة 2026.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للإعلامية.

⁹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
45	35	35	40	-	%	المؤشر 3.3.1: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن عدد المحاكمات عن بعد يعتبر قليل حيث أن جملة المحاكمات عن بعد لم تتجاوز 539 محاكمة خلال سنة 2022، وينتظر أن يرتفع هذا العدد ليبلغ 1995 محاكمة عن بعد خلال سنة 2026، أي بنسبة زيادة قدرها 45% بالمقارنة مع سنة 2025.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- وجود بعض النقائص التقنية على غرار غياب التجهيزات في بعض السجون في كامل الجمهورية.
- عدم خوض تجربة المحاكمة عن بعد من قبل بعض المحاكم بالرغم من تركيز كافة المعدات اللازمة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية المرأة المعنفة المتعهد بها من طرف
قضاة الأسرة في السنة

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 4-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي تعهد بها قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع عدد مطالب الحماية الواردة في السنة وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد قرارات الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة / عدد مطالب الحماية المقدمة من طرف النساء المعنفات في السنة * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفتيد العامة
4. تاريخ توفر المؤشر: شهر جانفي من كل سنة.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80 خلال سنة 2026.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة (إدارة الإحصائيات).

-III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
80	75	68.8	63		%	المؤشر 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية المرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2023 لتبلغ 63 % . ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور في حدود 80% خلال سنة 2026. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- تقديم تكوين في مجال العنف ضد المرأة.

- العمل على توعية المرأة في هذا المجال.

بطاقة مؤشرات الأداء
لبرنامج
السجون والإصلاح

بطاقة مؤشرا لأداء: المساحة المخصصة لكل مودع

رمز المؤشر : 1-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
2. تعريف المؤشر: المساحة المخصصة لكل مودع: الترفيع في المساحة المخصصة لكل مودع من خلال إحداث سجون جديدة وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية والتي تستوجب تخصيص 4 م² لكل مودع.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج،
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: نعم.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : المساحة الجمليّة للفضاءات المخصّصة للمساجين بالوحدات السجنية / معدل عدد المساجين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة (يتم الإعتماد على معدل عدد المساجين في احتساب المؤشر نظرا وأن عدد المساجين يتغير يوميا طبقا للأحكام القضائية الصادرة).
2. وحدة المؤشر: المتر مربع / سجين
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية*/المسؤول: مدير الوحدة.
4. تاريخ توفر المؤشر : بداية كل سنة موالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁰ : 1.36 م² سنة 2026.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات.

¹⁰القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
-	-	-	-	-	م ²	المؤشر: 1-1-2: المساحة المخصصة لكل مودع (باعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)
1,36	1,36	1,36	1,56	1,38	م ²	المؤشر: 1-1-2: المساحة المخصصة لكل مودع (بدون اعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

ويعود التغيير في المساحة المخصصة لكل مودع مقارنة بالسنوات السابقة إلى تطبيق ما جاء في الوثيقة المرجعية المعتمدة لاحتساب المساحة المخصصة للسجين حسب المعايير الدولية حيث أن عند احتساب المساحة لا يقع الأخذ بعين الاعتبار الفضاءات الخاصة بساحات الفسحة ودورات المياه، لتصبح القيمة المستهدفة للمؤشر 1.36 م² لسنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ عدم تفعيل العقوبات البديلة.
- ✓ عدم استغلال سجن بلي.
- ✓ عدم توفر الموارد المالية لإنجاز برامج تدعيم مساحات إقامة للمساجين.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل

رمز المؤشر : 2-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
2. تعريف المؤشر: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل: إحداث فضاءات جديدة وتجهيئتها لتتماشى مع متطلبات الأم المرضعة والحامل .
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة،
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج،
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل/ الوحدات السجنية النسائية.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. تاريخ توفر المؤشر: بداية كل سنة موالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 70% سنة 2026.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات.

-III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
70	65	50	37.5	-	%	المؤشر: 2-1-2: نسبة الفضاعات المخصصة للأم المرضعة والحوامل

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 70% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 وذلك حسب النسق

الحالي لإنجاز مشاريع تهيئة فضاعات لفائدة الأم السجينة الحامل أو المرضعة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

❖ نقص الاعتمادات المرصودة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدمي

رمز المؤشر : رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود
2. تعريف المؤشر: تكوين المساجين في اختصاصات متعددة يتم على إثرها التحصل على شهادات في مجال التكوين والتدخل لفائدتهم لبعث مشاريع بعد الافراج وبالتالي إعادة إدماجهم في المجتمع.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج،
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : (عدد المودعين المتكويين والمؤهلين بالسجون+ عدد الأطفال المتكويين بمراكز الإصلاح/ عدد المترشحين للتكوين والتأهيل بالوحدات السجنية والإصلاحية) * 100
- عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي/ معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية.
4. تاريخ توفر المؤشر : نهاية مارس من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹¹ : 27.5 % سنة 2026.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية لتنسيق برامج التكوين والتنشيط والتأهيل.

-III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
27.5	26.5	26	24	21.61	%	المؤشر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 27.5 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات تأهيل وتكوين بالوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية لتنويع وتطوير برامج التكوين حسب حاجيات سوق الشغل.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

✓ نقص في عدد الإطار المشرف على التكوين المهني والفلاحي بالسجون ومراكز الإصلاح.

✓ نقص وضيق وعدم وظيفية بعض فضاءات التكوين لقدمها.

¹¹ القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

✓ ضعف نسب إقبال المساجين على الانخراط في برنامج التكوين والتأهيل بسبب تواتر مناسبات العفو والسراح الشرطي وقلة الحوافز ومحدودية المقاييس والشروط المعتمدة لبرنامج التأهيل.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعى أو خدماتى

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 2-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذى يرجع إليه المؤشر : توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة فى الحد من ظاهرة العود
2. تعريف المؤشر: تشغيل المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج،
5. المؤشر فى علاقة بالنوع الاجتماعى: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعى أو خدماتى / معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية. المسؤول: مدير الوحدة.
4. تاريخ توفر المؤشر :
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 65 % سنة 2026.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة التصرف فى الضيعات الفلاحية.

6. قراءة فى نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2026	2025	2024		2022		
65	60	55	60	50	%	المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعى أو خدماتى

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 65 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص تشغيل المساجين وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات التشغيل بالوحدات السجنية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية للترفيح في نسب التشغيل خاصة فيما يتعلق بالحرف والمهن الصغرى وهو ما يمكن تحقيقه خاصة بمراجعة القرار المتعلق بشروط التشغيل .

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ❖ نقص اليد العاملة المختصة في بعض المجالات الصناعية والفلاحية.
- ❖ عدم توفر العدد الكافي من المساجين للعمل بالمجال الفلاحى نتيجة عدم استجابتهم لشروط ومقاييس التشغيل بالحظائر الخارجية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 3-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
2. تعريف المؤشر: الإحاطة بالأطفال الجانحين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج،
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر مراعي للأنواع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد الملفات المعروضة على اللجان الجهوية/عدد المغادرين- عدد العائدين) * 100
عدد الأطفال الجانحين المنتفعين ببرامج الإدماج/العدد الجملي للأطفال الجانحين الوافدين خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مراكز إصلاح الأطفال الجانحين. المسؤول: مدير المركز.
4. تاريخ توفر المؤشر : نهاية مارس من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر 12: 19.5 % سنة 2026.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية لمتابعة برامج الرعاية الاجتماعية والإدماج.

¹²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

-III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
19.5	19	18.5	25	18	%	المؤشر 4.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ تحديد نسبة 19.5% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص نسبة الأطفال المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج وذلك حسب ما توفر وما سيتم توفيره من إمكانيات للغرض، مع العلم وأن إتمام برامج الإدماج يتطلب مجهودات إضافية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

❖ تراجع عدد جلسات اللجان الجهوية للإدماج بسبب الإشكاليات المتعلقة بعملية الاسترشاد عن الأعضاء وبطء الإجراءات.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.
- 2- تعريف المؤشر: السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
- 4- نوع المؤشر: مؤشر منتج،
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر : مجموع نسب تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية.
- 4- تاريخ توفر المؤشر : آخر كل شهر وسنوياً.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر 13 : 79 % سنة 2026.
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية لأمن الوحدات السجنية والإصلاحية.

¹³القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
79	78	75	65	48.5	%	المؤشر 1.3.1: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ تحديد نسبة 79% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية حيث تم الأخذ بعين الاعتبار ما سيتم توفيره من معدات وتجهيزات للمنظومة الأمنية، مع العلم وأنا سنعمل على تطوير آليات المنظومة الأمنية في إطار التكنولوجيات الحديثة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ❖ تأخر وطول إجراءات بعض الصفقات المتعلقة باقتناء معدات أمنية وضعف الإعتمادات المرصودة.
- ❖ نقص على مستوى التكوين و الرسكلة في جميع الاختصاصات.
- ❖ نقص على مستوى أسطول النقل.
- ❖ عدم توفير المواد الأولية وقطع الغيار اللازمة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 2-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.
- 2- تعريف المؤشر: السعي لتطوير وتحسين ظروف العمل والاعتماد على الطاقات المتجددة.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
- 4- نوع المؤشر: مؤشر منتج،
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: مجموع نسبة الوحدات المركزة بها الطاقة الشمسية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التجهيز والمباني بالتنسيق مع الوحدات السجنية.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: آخر كل شهر وسنوياً.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁴: 40 % سنة 2026.

¹⁴القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة الدراسات والبرمجة والتصاميم
المستشار عام للسجون والإصلاح من الصنف الثاني نصر الدين بوستة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
40	30	20	15		%	المؤشر 1.3.1: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية

تمّ تحديد نسبة 40 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص تركيز

منظومة الطاقة الشمسية بالوحدات السجنية والإصلاحية وذلك لتوفير الطاقة للتسخين عوضاً عن المحروقات حيث تم الأخذ بعين الاعتبار ما سيتم توفيره من معدات وتجهيزات، مع العلم وأنا سنعمل على تطوير الآليات في إطار التكنولوجيات الحديثة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضونية

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 3-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.
- 2- تعريف المؤشر: السعي لتطوير وتحسين ظروف العمل والاعتماد على الطاقات المتجددة.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
- 4- نوع المؤشر: مؤشر منتج،
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر : عدد الوحدات المركزة بها الطاقة الفولطاضونية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التجهيز والمباني بالتنسيق مع الوحدات السجنية.
- 4- تاريخ توفر المؤشر : آخر كل شهر و سنويا.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر 15 : 9 % سنة 2026.
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات.

¹⁵القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضونية
2026	2025	2024		2022		
9	5.4	5.4	2.7		%	المؤشر 1.3.1: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضونية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 9 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص تركيز منظومة الطاقة الفولطاضونية بالوحدات السجنية والإصلاحية وذلك لتوفير الطاقة الكهربائية والعمل على تعميم هذه التجربة على كافة الوحدات السجنية والإصلاحية في السنوات المقبلة للضغط على التكاليف المرتفعة المرتبطة باستهلاك الكهرباء.

بطاقة مؤشرات أداء برنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-9

II- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين حوكمة المهمة
2. تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في قياس مدى تقدم تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج،
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتنوع الاجتماعي

III- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: المشاريع والأنشطة المنفذة/المشاريع والأنشطة المبرمجة بالمخطط خلال السنة *100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: كل هيكل الوزارة
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁶: 75 % سنة 2026.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

¹⁶القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
100	100	50	34.5	-	%	المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ جملة المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط حوالي 200 نشاط تتوزع بين سنوات

2023 إلى 2025 حسب النسب المدرجة بالجدول بحيث ينتظر أن تبلغ نسبة الإنجاز 100 %

خلال سنة 2026 في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم الاستقرار في مستوى قيادة الوزارة.
- صعوبات هيكلية متعلقة بالتنظيم الهيكلي للوزارة.
- تداخل المهام وارتباط بعضها بالمجلس الأعلى للقضاء.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-2-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. تعريف المؤشر: قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات بهدف تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (الاعتمادات المنجزة - الاعتمادات التقديرية) / الاعتمادات التقديرية
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁷: 1.5 % سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية.

¹⁷القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
1.5	2	2.5	3	-0.76	%	المؤشر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يرجع التفاوت الموجود في الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور إلى الزيادة غير متوقعة في الأجور في الكثير من الأحيان. وكذلك الترقية الآلية وإحداث خطط قضائية جديدة بالنسبة للقضاة من طرف المجلس الأعلى للقضاء بعد توجيه المشروع النهائي للميزانية وإقراره من طرف وزارة المالية وهو من شأنه أن يؤثر سلبا على الفارق المسجل بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور. وستعمل مصالحنا على تقليص هذا الفارق خلال السنوات المقبلة خاصة بعد الاتفاق على نسبة الزيادة في الأجور والتقليص في الانتدابات، لتبرغ 1,5% خلال سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط حجم كتلة الأجور بالوضع الاجتماعي داخل مراكز العمل والقرارات الحكومية بخصوص الزيادات في الأجور الغير مبرمجة بالإضافة على إكراهات المالية العمومية وغياب إطار نفقات متوسط المدى يراعي الحاجيات الحقيقية للقطاع.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 2-2-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. تعريف المؤشر يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد النساء في المناصب الوظيفية العليا/العدد الجملي للموظفين في المناصب الوظيفية العليا *100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية.
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁸: 43 % سنة 2026.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية

¹⁸القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
43	40	38	36		%	المؤشر: 9-2-2: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من المنتظر أن ترتفع نسبة النساء في المنصب الوظيفية العليا لتبلغ 43% خلال سنة 2026 وهو أمر طبيعي خاصة في برنامج العدل باعتبار أن نسبة النساء القاضيات من المرتبة الأولى يفوق 70% من جملة القضاة بحيث أنه يصبح من المنطقي تقلد القاضيات مناصب قضائية عليا في السنوات القادمة.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان المتكويين في إطار مخطط التكوين

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 3-2-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين من جملة عدد الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين. ويهدف أساسا الى الرفع من المهارات الفردية والجماعية للقضاة والكتبة وجميع الأعوان بمختلف المحاكم والإدارات المركزية والجهوية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج،
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين/ عدد الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين خلال السنة* 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية
4. تاريخ توفر المؤشر: كل 06 أشهر
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁹: 98 % خلال سنة 2026.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية.

¹⁹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2022		
98	97	95	93	83.26	%	المؤشر 3.2.9: نسبة الأعوان المتكويين في إطار مخطط التكوين

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

لم تبلغ نسبة الأعوان المتكويين في إطار المخطط خلال سنة 2022 سوى 83.26 % وهي نسبة ضعيفة ناتجة عن تعطل مسار التكوين جراء جائحة كورونا، وستسعى مصالح الوزارة للترفيف من هذه النسبة لتبلغ حوالي 98 % خلال سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف الإعتمادات المخططة للتكوين
- غياب الفضاءات اللازمة داخل الجمهورية
- ضعف الحوافز ومنح التنقل الخاصة بالأعوان للتنقل إلى العاصمة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. تعريف المؤشر: حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (انجازات الميزانية -تقديرات الميزانية/تقديرات الميزانية) خلال السنة* 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية (منظومة أدب)
4. تاريخ توفر المؤشر: حينياً
5. القيمة المستهدفة للمؤشر²⁰: 4 % خلال 2026.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية.

²⁰القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
4	5	6	8	0.99	%	المؤشر 1.3.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يلاحظ من خلال هذا الجدول عدم استقرار نسب تنفيذ الميزانية ويرجع ذلك إلى غياب إطار نفقات متوسط المدى محدد وفق الحاجيات الحقيقية للمهمة بالإضافة إلى اضطراب الأسعار العالمية لأغلب المواد الحيوية، مما يتسبب في تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع على المستوى المركزي والجهوي. ورغم كل ذلك يبقى هامش الخطأ في حدود 4 % مقبول إلى حين استقرار الأسعار في بلادنا.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الأمر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهوية
- كثرة المتدخلين في تنفيذ الميزانية في المستويين المركزي والجهوي
- التعقيدات الإجرائية لتنفيذ الميزانية
- غلاء أغلب المواد بصفة غير متوقعة في السنوات الأخيرة.
- غياب إطار نفقات متوسط المدى يأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية للقطاع.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 2-3-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في

الموارد المالية للوزارة

2. تعريف المؤشر: يندرج هذا المؤشر في إطار انخراط المنظومة القضائية والسجنية

في الجهود الوطني لتكريس مبادئ التنمية المستدامة فقد تبنت العديد من الهياكل

التابعة للوزارة مشاريع تندرج ضمن مقاربة الاقتصاد الأخضر والدائري واستغلال

الطاقات المتجددة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الهياكل التي تستعمل الطاقة المتجددة/ جملة الهياكل

المعنية خلال السنة *100

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة البناءات

4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر²¹: 22 % خلال سنة 2026.

²¹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
22	20	10	5	0	%	المؤشر 2.3.9: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ ترسيم إعمادات بميزانية الاستثمار للشروع في تركيز الطاقة الشمسية بمختلف مقرات الوزارة وهيكلها على مراحل وذلك لمعاوضة مجهودات الدولة للانتقال الطاقوي وتقليص المصاريف في هذا الباب. وينتظر أن تبلغ نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدد حوالي 22% بحلول سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- تواضع الإعمادات المخصصة للغرض
- صعوبة الإجراءات لحدثة الخبرة في هذا الميدان.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 3-3-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. تعريف المؤشر: في إطار تثمين دور العدالة في دفع الاقتصاد من خلال تحسين الموارد المالية للدولة بالترفيح في معالم الخطايا المحكومة. يبرز هذا المؤشر نسق التطور السنوي في الموارد المالية للميزانية المتأتية من خطايا التقاضي وذلك بالترفيح في معالم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها لتحسين الموارد المالية للدولة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (موارد خطايا السنة الجارية-موارد خطايا السنة الماضية) / موارد خطايا السنة الماضية خلال السنة*100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر²²: 42 % خلال سنة 2026.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
42	45	20	10	-	%	المؤشر 3.3.9: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تساهم الوزارة في تعبئة موارد الدولة من خلال خطايا التقاضي. وللتفريع من هذه الموارد الهامة سيتم خلال المخطط 2024-2026 مراجعة تعريفه بعض الخطايا بحيث ينتظر أن ترتفع مداخل هذه الخطايا بما قدره 42 % خلال سنة 2026 بالمقارنة مع سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

غياب الترابط البيني مع وزارة المالية لمعرفة حجة الخطايا المحالة.

²²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 4-3-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. تعريف المؤشر: يبرز هذا المؤشر نسبة الديون المتخلدة بذمة الوزارة مقارنة بمجموع نفقات التسيير والاستثمار. حيث يتم إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (جملة الديون/جملة نفقات التسيير والاستثمار) خلال السنة
100*
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر²³: 10 % خلال سنة 2026.

²³القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
10	14	16.8	16.1	-	%	المؤشر 4.3.9: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

رغم مجهودات المهمة لترشيد الإنفاق في كافة المجالات، إلا أن ضعف الإعتمادات المرصودة والارتفاع المشط لأغلب المواد الحيوية يجعل نسبة الديون تتطور من سنة إلى أخرى، بحيث من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 10 % من جملة نفقات التسيير والاستثمار خلال سنة 2026 على أن يقع الترفيع في الإعتمادات في هذا الباب.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الإعتمادات المخصصة في باب التسيير والاستثمار.
- غلاء أغلب المواد بكافة أنحاء العالم بصفة غير متوقعة.

بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج القيادة والمساندة

ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

I- التعريف:

1. النشاط الرئيسي: إنجاز أحياء سكنية للكراء أو التملك لفائدة منظوري وزارة العدل.
2. مرجع الأحداث: قانون عدد 35 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988.
3. تاريخ إضفاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والديوان: المخطط الاستراتيجي 2023-2025.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية: المحاور الإستراتيجية للديوان:
 - إصلاح وتطوير المنظومة العقارية،
 - الإدارة الإلكترونية والعدالة الرقمية،
 - تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية،
 - مراجعة مؤشرات القيس والإحصائيات.
2. الأهداف الإستراتيجية للديوان:
 - إنجاز المشاريع المبرمجة لتعزيز الرصيد العقاري والمعدّة للتملك في نطاق البعث العقاري.
 - برامج صيانة الرّصيد العقاري المعدّ للكراء.
 - تحيين المخطط المديرى للإعلامية ورقمنة الخدمات المسداة من قبل مصالح الديوان وتطوير المنظومة المندمجة للتصرّف واقتناء التطبيقات اللازمة المتعلقة خاصة بمتابعة المشاريع ودعم وتطوير السلامة المعلوماتية.
 - تطوير المعارف والمهارات للأعوان كلّ في المجالات المتصلة بنشاط الديوان.
3. تدخلات الفاعل العمومي: أهمّ الاستثمارات والمشاريع التي سيتولّى الديوان تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج:

- إنجاز 12 مسكن بباجة (للكرء والتملك)
- إنجاز 30 مسكنا بالكاف (للكرء والتملك)
- إنجاز مشروع سوسة (للتملك)
- إنجاز مشروع الزهراء بين عروس (للتملك)
- إنجاز 12 مسكنا بكل من المنستير وقرمبالية والقيروان (للكرء).

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

التقديرات (أد)			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
50	50	50			ميزانية التصرف:
					منها:
					- منحة بعنوان التأجير
-	-	-	-	-	- منحة بعنوان التسيير:
50	50	50	-	-	منحة توازن (1)
1001	1001	1247	400		ميزانية الاستثمار أو التجهيز:
					منها التمويلات المخصصة لدعم
					التدخلات في الميدان الاقتصادي
					والاجتماعي ودعم الاستثمار في
					المشاريع والبرامج التنموية وكذلك
					لتسديد القروض والتوازن المالي
					وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة)
1001	1001	1247	400	400	
1051	1051	1297	400	400	المجموع

(1) منحة توازن: الفرق بين معاليم الكراء المعتمدة للمساكن الوظيفية المسندة للمشرفين على محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمديرين الجهويين للعدل.

بطاقة النوع الاجتماعي مهمة العدل: التعهدات

1/ الإطار العام

عملت المهمة على إدماج مقارنة النوع الاجتماعي ضمن المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 وقامت تنفيذًا لذلك بعدد المشاريع والأنشطة. ورغم الجهود المبذولة في هذا المجال فإنه لا تزال هناك العديد من الصعوبات التي تتطلب العمل على تذليلها كمزيد التقدم في وضع الاستراتيجية القطاعية للنوع الاجتماعي لمهمة العدل والإسراع في تنفيذها. ويمثل الوقوف على هذه الإشكاليات والصعوبات جوهر هذه البطاقة حتى يتم تجاوزها عبر تخصيص الموارد المالية اللازمة لحقبة الأنشطة التي تكفل ذلك.

وفي إطار الاستجابة لأثار الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي تم تحديد أولويات المهمة فيما يتعلق بمزيد تكريس هذه المقاربة. وبناء على التقييم الأولي الذي أجرته المهمة فيما يتعلق بالتطبيق القضائي للقانون النافذ أو فيما يتعلق بالبنية التحتية للمحاكم يعتبر تحسين جودة الاستقبال والتوجيه الإداري والتعهد بالنساء ضحايا العنف من أولويات المهمة صلب برنامج العدل. حيث يمثل طول الزمن القضائي المتعلق بحصول النساء ضحايا العنف على قرارات الحماية اشكالية مهمة قد تمس من جدوى الحماية القانونية التي تتمتع بها المرأة ضحية العنف. هذا بالإضافة إلى غياب الإرشاد القضائي في بعض المحاكم. وفي نفس الإطار وبعد التفطن الى النقص الحاصل على مستوى البنية التحتية فيما يتعلق بتهيئة فضاءات مستقلة في المحاكم خاصة لاستقبال ضحايا جرائم العنف ضد المرأة والأطفال المرافقين لها، تعمل المهمة على تعميم تهيئة هذه الفضاءات بالمحاكم لجعلها متلائمة مع المعايير الدولية ومع احتياجات الفئة المعنية بها لما تتميز به من هشاشة ولمنع اختلاط النساء المعنفات وخاصة الأطفال المرافقين لهن ببقية المتقاضين. وفي ظل نقص الإرشاد الإداري الذي يمثل إحدى الصعوبات التي قد تحول

دون ولوج النساء ضحايا العنف للعدالة فقد تمت برمجة أنشطة تتعلق بتجهيز المحاكم بلافتات توجيهية ودعم تدريب أعوان الاستقبال بالمحاكم حول كيفية استقبال المرأة المعنفة.

اما في خصوص المنظومة السجنية فان أولوية المهمة تمثلت في إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة وتوفير أكبر فرص لإعادة إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا بالعمل على إدراج البرامج الرامية الى التحسيس والتوعية حول ثقافة نبذ العنف إضافة الى برامج التكوين وإعادة التأهيل المعمول بها. وفيما يتعلق بالمودعات من النساء فقد تم العمل على مزيد تعزيز قدراتهن لإعادة إدماجهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد الإفراج وذلك بعد التفطن الى عدم ملائمة برامج التكوين والتأهيل لانتظارات السجينات وكذلك مع احتياجات سوق الشغل.

الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات:

1/ الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: برنامج العدل

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات		
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> ● كثرة عدد مطالب الحماية ● نقص تكوين قضاة الأسرة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة وتطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 ● عدم ثبات القضاة المتكونين إثر الحركة القضائية وتعهد قضاة أسرة جدد في بداية كل سنة قضائية ● عدم تفرغ قضاة الأسرة 	<ul style="list-style-type: none"> ● طول الزمن القضائي المتعلق بحصول النساء ضحايا العنف على قرارات الحماية 	<p>الهدف العملي 1: تحسين جودة التعهد بالنساء ضحايا العنف</p>

<ul style="list-style-type: none"> ● عدم عقد اجتماعات تنسيقية بين قضاة الأسرة والنيابة العمومية 	<ul style="list-style-type: none"> ● ضعف التواصل والتنسيق بين قضاة الأسرة والنيابة العمومية في خصوص تنفيذ قرارات الحماية. 	
<ul style="list-style-type: none"> ● غياب الإرشاد القضائي في بعض المحاكم ● نقص في عدد القضاة بالنيابة العمومية ● ضعف تطبيق المنشور المتعلق بتيسير إجراءات الحصول على الإعانة العدلية الوجوبية والحق في الإرشاد القانوني لضحايا العنف ضد المرأة 	<ul style="list-style-type: none"> ● نقص في الإرشاد القضائي للنساء ضحايا العنف داخل المحاكم 	

الهدف الاستراتيجي عدد 3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز

<ul style="list-style-type: none"> ● نقص اللافتات التوجيهية داخل المحاكم ● نقص في تكوين أعوان الاستقبال في كيفية التعامل مع النساء ضحايا العنف ● نقص في الفضاءات المهيأة لاستقبال النساء ضحايا العنف 	<ul style="list-style-type: none"> ● نقص في التوجيه الإداري للنساء ضحايا العنف داخل المحاكم 	<p>الهدف العملياتي 1: تحسين جودة الإرشاد الإداري واستقبال النساء ضحايا العنف</p>
---	--	---

البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح

الهدف الاستراتيجي عدد 2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود		
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
• التنشئة الاجتماعية والظروف الاقتصادية	• قلة الوعي حول عواقب ونتائج العنف ضد المرأة	الهدف العملي 1: إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة
• الاحساس بالإفلات من العقاب • عزوف النساء عن التشكي	• التطبيع مع العنف ضد المرأة	
• نقص في المحادثات النفسية للمودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة • عدم إدراج محور مقاومة العنف ضد المرأة في برامج في مخطط التكوين والتأهيل داخل السجون • نقص تكوين الاخصائيين النفسيين في تخصص مناهضة العنف ضد المرأة	• غياب برامج توعوية وتحسيسية داخل السجون حول ثقافة نبذ العنف ضد المرأة • برامج تأهيل وتكوين داخل السجون لا تأخذ بعين الاعتبار محور مقاومة العنف ضد المرأة	

2. خطة العمل الخاصة بالأثر 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

• الأهداف والمؤشرات العملية

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملية *	المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحساب	تقديرات (1+ن) **	تقديرات (2+ن)	تقديرات (3+ن)
العدل	1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات	تحسين جودة التعهد بالنساء ضحايا العنف	نسبة الاستجابة لمطالب الحماية لفائدة المرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة	مؤشر جودة	(عدد قرارات الحماية لفائدة المرأة المعنفة للسنة الحالية / جملة مطالب الحماية المقدمة خلال السنة) *100	68.8 %	75 %	80 %
			نسبة المحاكم التي يمارس فيها الارشاد القضائي بصفة دورية ويومية	مؤشر جودة	(عدد المحاكم التي يمارس فيها الارشاد القضائي بصفة دورية ويومية/ عدد المحاكم الابتدائية*100)	30	60	100
	3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز	تحسين جودة الإرشاد الاداري واستقبال النساء ضحايا العنف	نسبة المحاكم التي بها لافئات توجيهية والارشادية	نجاعة	(عدد المحاكم التي بها لافئات توجيهية والارشادية/ عدد المحاكم الابتدائية) *100	40	70	100
			نسبة الفضاءات المهياة المخصصة لفائدة النساء ضحايا العنف	نجاعة	(عدد الفضاءات التي تمت تهيئتها في المحاكم / عدد المحاكم الابتدائية)*100	30	60	100

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملية *	المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (1+ن) **	تقديرات (2+ن)	تقديرات (3+ن)
السجون والإصلاح	توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود	إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	نسبة العود في جريمة العنف ضد المرأة بالنسبة للمودعين اللذين شملتهم برامج التأهيل	مؤشر جودة	عدد المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة العائدين المشمولين ببرامج التكوين / العدد الجملي للمودعين في جريمة العنف ضد المرأة	%33	%23	%15
			نسبة المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة المشاركين في ورشات توعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة	مؤشر فاعلية	عدد المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة المشاركين في ورشات توعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة/ العدد الجملي للمودعين في جريمة العنف	15%	30%	%45

* المراعية للنوع الاجتماعي ** السنة المالية المعنية باعداد الميزانية

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط						الأنشطة	الاهداف العملياتية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	المؤشر				
تعاون دولي	أ.د.18	أ.د.18	أ.د.36	2	2	2	عدد الدورات التكوينية المتخصصة لقضاة الأسرة وأعضاء النيابة العمومية في تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017	مؤشر فاعلية	-عدد الدورات التكوينية المتخصصة لقضاة الأسرة وأعضاء النيابة العمومية في تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 بشأن استصدار قرارات الحماية وتنفيذها	تنظيم دورات تكوينية لدعم القدرات التطبيقية في مجال الحماية القضائية للنساء ضحايا العنف حسب القانون عدد 58 لسنة 2017 بشأن مطالب الحماية	تحسين جودة التعهد بالنساء ضحايا العنف	1 تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات	العدل
ميزانية الدولة	أ.د.3	أ.د.3	أ.د.3	1	1	1	عدد الدورات التكوينية لدعم القدرات التطبيقية حول قرارات الحماية على ضوء القانون عدد 58 لسنة 2017	مؤشر فاعلية	-عدد الدورات التكوينية لدعم القدرات التطبيقية للقضاة حول قرارات الحماية على ضوء القانون عدد 58 لسنة 2017				

دعائم أنشطة								مراجعة القانون المتعلق بالإعانة العدلية عدد 52 لسنة 2002				
دعائم أنشطة								عقد جلسات تنسيقية بين قضاة الاسرة والنيابة العمومية لضمان سرعة تنفيذ قرارات الحماية الصادرة لفائدة النساء ضحايا العنف				
دعائم أنشطة				8	10	10		تفعيل وتعميم نظام الإرشاد القضائي في المحاكم الابتدائية عبر مراحل				
دعائم أنشطة								تفعيل المنشور المتعلق بتيسير إجراءات الحصول على الإعانة العدلية الوجودية والحق في الإرشاد القانوني لضحايا العنف ضد المرأة				
ميزانية الدولة	1400 أ.د.	1200 أ.د.	1200 أ.د.	100	60	30	عدد الفضاءات التي تمت تهيئتها في المحاكم / عدد المحاكم (الابتدائية) 100*	مؤشر نجاعة	نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم	-إعادة تهيئة المساحات المخصصة لضحايا العنف في المحاكم الابتدائية بما يتوافق مع المعايير الدولية واعتماده في المباني الجديدة	تحسين جودة الارشاد الاداري واستقبال النساء ضحايا العنف	3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز
تعاون دولي	10 أ.د.	10 أ.د.	10 أ.د.	100	70	40	عدد المحاكم التي بها لافتات توجيهية والارشادية/ عدد المحاكم الابتدائية*100	مؤشر نجاعة	نسبة المحاكم التي بها لافتات توجيهية وارشادية	- وضع لافتات ارشادية تتضمن إشارات توجيهية لتوجيه النساء ضحايا العنف الى الفضاء المخصص لهن انطلاقا من بهو الاستقبال		

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط						طبيعة المؤشر	المؤشر	الأنشطة	الاهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب								
تعاون دولي	24.أ.د	20.أ.د	20.أ.د	6	5	5	عدد (مكون بدوائر الاستئناف)	مؤشر فاعلية	عدد الدورات التكوينية لأعوان الاستقبال حول استقبال النساء ضحايا العنف والأطفال القصر المرافقين لهن	تنظيم دورات تكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال في كيفية استقبال المرأة ضحية العنف والابناء القصر المرافقين لها					
مبلغ غير محدد				45	30	15	عدد المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة المشاركين في الورشات التوعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة/ عدد المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	مؤشر فاعلية	نسبة المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة المشاركين في الورشات التوعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة	تنظيم ورشات توعوية وتحسيسية حول ظاهرة العنف ضد المرأة لمرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود	السجون والإصلاح		
مبلغ غير				100	70	50	عدد الاخصائيين		نسبة الاخصائيين الاجتماعيين	تكوين مكوئين من الاخصائيين					

محدد							الاجتماعيين والنفسيين المكونين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة/ عدد الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين	مؤشر فاعلية	والنفسيين المكونين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة	الاجتماعيين والنفسيين مختصين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة					
دعائم انشطة							إدراج محور مقاومة العنف ضد المرأة ضمن برامج التكوين والتأهيل داخل السجون								
دعائم انشطة							التكثيف في عدد المحادثات النفسية مع المدعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة								

الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والاجر العادل
 1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
 البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح

الهدف الاستراتيجي عدد 2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود		
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملي 1: تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية بعد قضاء فترة العقوبة	عدم ملائمة برامج التكوين والتأهيل لانتظارات السجينات وسوق الشغل	- محدودية الاختصاصات في مجالات التكوين (عدم وجود دراسات لتحديد برامج تكوين تتماشى مع سوق الشغل، نقص في المكونين المختصين) - عدم توفر اعتمادات لبعض الاختصاصات (ارتفاع أسعار المواد الأولية). - صعوبة النفاذ لمصادر التمويل للنساء السجينات في فترة ما بعد السجن
	تزامن رزنامة برامج التأهيل مع مواعيد العفو	عدم التنسيق بين الأطراف المتداخلة (وزارة التشغيل والتكوين المهني/ وزارة العدل) فيما يتعلق برزنامة برنامج التأهيل

<p>- ضعف في مقابل / في أجره التشغيل. - نوعية العمل لا تستهوي بعض السجينات</p>	<p>عزوف السجينات عن العمل</p>	
<p>-الوصم والرفض العائلي والاجتماعي</p>	<p>-الثقافة المجتمعية حول المرأة السجينة</p>	<p>الهدف العمليتي 2: تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية بعد قضاء فترة العقوبة</p>
<p>- رفض الفضاء المغلق - نقص في المحادثات والمتابعة النفسية للسجينات</p>	<p>القدرات النفسية والصحية مضطربة</p>	
<p>-غياب تأطير نفسي للمودعين من النساء لأول مرة -ضعف الخدمات الترفيهية والتنشيطية الموجهة للسجينات</p>	<p>صدمة الايداع</p>	
<p>- البعد الجغرافي: من الصعب على أفراد العائلة زيارة السجينات بانتظام لأنهن قد يكن في سجون بعيدة - الصعوبات المالية: صعوبة تحمل عائلات السجينات تكاليف السفر لزيارتهم بانتظام أو إرسال الأموال لدعمهن في السجن.</p>	<p>تواصل محدود للسجينات مع أفراد العائلة</p>	

<p>- لم يتم تحيين الاتفاقيات مع وزارة المرأة والطفولة لاستغلال مراكز الإيواء للمفرج عنهم عند الحاجة</p>	<p>ضعف التنسيق مع وزارة المرأة للتعهد بالنساء بعد انقضاء فترة ما بعد السجن</p>	
---	--	--

2/ خطة العمل الخاصة بالأثر3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والاجر العادل

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية					المؤشر	الأهداف العملية *	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن) **	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر				
%50	%45	%40	عدد النساء المودعات المنتفعات بعمل لفاحي او صناعي او الخدماتي/ عدد النساء السجينات	فاعلية	نسبة النساء المودعات المنتفعات بعمل لفاحي او صناعي او الخدماتي	تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية بعد قضاء فترة العقوبة	توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود	السجون والإصلاح
%80	%70	%60		فاعلية	نسبة تطور عدد التظاهرات (الترفيهية والثقافية والرياضية.)	تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية بعد قضاء فترة العقوبة		

* المراعية للنوع الاجتماعي ** السنة المالية المعنية باعداد الميزانية

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					الأنشطة	الاهداف العملية	الاهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	المؤشر				
موارد الميزانية	2 م.د	2 م.د	2 م.د	20	15	12		جودة	عدد الاختصاصات المحدثة	تحديد الاختصاصات المطلوبة وتحديد الموارد		
دعائم أنشطة				10	08	05		جودة	عدد الجلسات المتعلقة بإعداد برامج التكوين	-التنسيق مع الأطراف المتداخلة بشأن رزنامة برامج التكوين	تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية بعد قضاء فترة العقوبة	
دعائم أنشطة				-	-	-		فاعلية	عدد الجلسات الترتيبية	تعديل رزنامة برامج التأهيل لكيلا تتوافق مع مواعيد العفو	توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود	السجون والإصلاح
				50 %	45 %	40 %		فاعلية	نسبة الترفيع في اجرة اليد العاملة السجنية	-الترفيع في تأجير اليد العاملة السجنية		
دعائم أنشطة				-	-	-		فاعلية	عدد السجينات المنتفعين بحصص المتابعة	-الترفيع في عدد جلسات المتابعة النفسية	تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في	

									النفسية		الحياة الاجتماعية بعد قضاء فترة العقوبة		
دعائم أنشطة								جودة	عدد الاتفاقيات	مراجعة الاتفاقيات مع وزارة المرأة والطفولة لاستغلال مراكز الإيواء للمفرج عنهم عند الحاجة			
دعائم أنشطة				08	06	04		جودة	عدد الجلسات	تحسين الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية (في خصوص تمكين وتقريب العائلات لزيارة السجناء)			
دعائم أنشطة				08	06	04		جودة	عدد الجلسات	تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشباب ووزارة الثقافة لتدعيم النوادي الرياضية والثقافية بالوحدات السجناء			
دعائم أنشطة				15	10	08		جودة	عدد المشاركات	المشاركة في التظاهرات الثقافية بحضور العائلات			
دعائم أنشطة										تكثيف الزيارات المباشرة ولقاءات مع العائلة في المناسبات			